

الحالة العالمية لديمقراطية ٢٠١٩

معالجة العلل، إحياء الوعد



© ٢٠١٩ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)

الحالة العالمية للديمقراطية ٢٠١٩

The Global State of Democracy 2019

منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات مستقلة عن أية مصالح وطنية أو سياسية معينة. ولا تعبر الآراء الواردة في هذا التقرير بالضرورة عن وجهات نظر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات أو مجلس إدارتها أو أعضاء هيئتها.

الإشارات إلى أسماء البلدان والمناطق في هذا التقرير لا تمثل الموقف الرسمي للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حيال الوضع القانوني للجهات المذكورة أو سياساتها.

توجه الطلبات للحصول على إذن بإعادة إنتاج أو ترجمة هذا المنشور أو أي جزء منه إلى:

International IDEA
Strömsborg
SE-103 34 Stockholm
Sweden
Tel: +46 8 698 37 00
Email: info@idea.int
Website: <http://www.idea.int>

تشجع المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات على نشر أعمالها، وتستجيب فوراً لطلبات الإذن لإعادة إنتاج أو ترجمة تلك منشوراتها.

تحرير النص الإنكليزي: ديفيد براتر

الترجمة إلى العربية: Strategic Agenda, London

تحرير النص العربي: علي برازي، SEDC Center

صورة الغلاف: Phoenix Design Aid

التصميم: Phoenix Design Aid

تنضيد النسخة العربية: داليا العزب

طباعة: Trydells Tryckeri, Sweden

النظام القياسي الدولي لترقيم الكتب (المطبوع): 978-91-7671-276-4

النظام القياسي الدولي لترقيم الكتب (PDF): 978-91-7671-277-1

مُعَرَّف الوثيقة الرقمي (DOI): <https://doi.org/10.31752/idea.2019.33>



موجز

الحالة العالمية للمقراطية ٢٠١٩

معالجة العلل، إحياء الوعد



المحتويات

iii	مقدمة
١	الفصل ١. إطار المفاهيم
٣	الفصل ٢. النتائج الرئيسية على الصعيد العالمي
٣	توجهات ديمقراطية مشجعة: أوجه التقدم والفرص المتاحة
٩	توجهات ديمقراطية مقلقة: التحديات
٢٢	الفصل ٣. النتائج الرئيسية للمناطق
٢٢	نتائج منطقة أفريقيا
٢٣	نتائج منطقة الشرق الأوسط
٢٤	نتائج منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢٥	نتائج منطقة أمريكا الشمالية
٢٦	نتائج منطقة آسيا والمحيط الهادئ
٢٧	نتائج منطقة أوروبا
٢٩	الفصل ٤. إعتبارات السياسات
٣١	مراجع مختارة

مقدمة

على معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية؛ والتناقض بين وعود الديمقراطية وبين ما يتحقق فعلياً على الأرض. يستغل الشعبويون إستياء المواطنين من تزايد أوجه عدم المساواة (المتصورة أو الفعلية) ومن الفساد وزيادة الهجرة الجماعية (وأيضاً المتصورة أو الفعلية) والبطالة وتقلص فرص التوظيف، وزيادة التحول نحو التكنولوجيا الرقمية وأثرها على هياكل سوق العمل.

ومن سمات الخطاب الشعبي والممارسة الشعبوية عدم إحترام مؤسسات المساءلة التي تدقق عمل الحكومة وتحمي التعددية السياسية وترسخ الديمقراطية. هذا الاستعداد الفطري للسلطة غير المقيدة يحول الشعبوية إلى تهديد للديمقراطية. ولكن البعض يقول أيضاً إن السياسيين الشعبويين ساعدوا في إدراج قضايا مهمة على جدول الأعمال—كالفساد في الأنظمة الديمقراطية—والذي يتعين مواجهته كي تستعيد هذه الأنظمة شرعيتها.

في الوقت نفسه، ثمة عدد من الدول الكبيرة ذات النفوذ السياسي والاقتصادي في جميع مناطق العالم تبدو عصية على الديمقراطية. وهذه الأنظمة السياسية لا تستمر فقط كبلدان غير ديمقراطية (مثل الصين ومصر والعربية السعودية) أو أنظمة هجينة (مثل سنغافورة)، بل بدأت أيضاً في تصدير نماذج الحكم فيها إلى بلدان أخرى.

وعلى الرغم من هذه الصورة القاتمة هناك أسباب للتفاؤل أيضاً. فعمليات التحول إلى الديمقراطية تتواصل في أنظمة سياسية بدت غير ديمقراطية نهائياً أو عالقة في المنطقة الرمادية بين الديمقراطية واللامتدح الديمقراطية. من الأمثلة على ذلك، غامبيا في عام ٢٠١٧ والانفتاح الديمقراطي الواعد في إثيوبيا في عام ٢٠١٨، والانتقال إلى الديمقراطية في عام ٢٠١٨ في إثنتين من أقدم الأنظمة الهجينة في العالم: أرمينيا وماليزيا.

وشهدت جميع أنحاء العالم مطالب شعبية بالإصلاح الديمقراطي تدعمها تعبئة إجتماعية قوية في بلدان مثل الجزائر، أرمينيا، هونغ كونغ، مصر، روسيا والسودان. كما عززت ديمقراطيات جديدة مثل تيمور-ليشتي وتونس، ومؤخراً غامبيا، بعض مكاسبها الديمقراطية.

وأحد النتائج الرئيسية لهذا التقرير، هي أن الديمقراطية لم تسفر دوماً عن النتائج المستدامة والمزدهرة التي إنتظرها كثيرون. فقد فشل عدد من الحكومات المنتخبة ديمقراطياً في تقليص الفساد إلى حد كبير، أو تعزيز المساواة بين الجنسين (النوع الاجتماعي)، أو الحد من أوجه اللامساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، أو إيجاد فرص عمل وتحقيق نمو إقتصادي.

الديمقراطية عريقة ووعدتها بحاجة إلى إحياء. لقد باتت قيمة الديمقراطية واستدامتها ومستقبلها اليوم، في الحقيقة، موضع خلاف أكثر من أي وقت في التاريخ الحديث، على الأقل منذ ثلاثينيات القرن العشرين. وعلى الرغم من أن العقود الأربعة الأخيرة شهدت توسعاً واضحاً للديمقراطية في جميع أرجاء العالم، فقد إتسمت السنوات الأخيرة بتراجعات في بنية جميع الأنظمة الديمقراطية، قديمها وحديثها على السواء. ومع أن فكرة الديمقراطية تواصل حشد الناس في جميع أنحاء العالم، فإن ممارسات الأنظمة الديمقراطية القائمة خيبت رجاء الكثير من المواطنين وأحبطت المدافعين عن الديمقراطية.

يحدث التراجع الديمقراطي في بلدان مختلفة وظروف مختلفة. فالديمقراطيات الجديدة ضعيفة وهشة في الغالب. وتواجه حكوماتها ومثوليها السياسيون تحدي بناء المؤسسات الديمقراطية وتعزيزها في بيئات محدودة الموارد. والديمقراطيات القديمة تكافح لضمان تنمية إقتصادية واجتماعية عادلة ومستدامة. وتراجع نسبة الديمقراطيات عالية الجودة، والكثير منها يواجه منافسين شعبيين، يجمعون بين إدعاءات بالإقصاء وعدم إحترام للمبادئ الديمقراطية.

تعاني كل الأنظمة الديمقراطية، القديمة منها والجديدة، من تقلص متواصل في المجالات المدنية، من تراجع الحريات المدنية، وفرض قيود صارمة على المجتمع المدني، وتقييد حرية التعبير. ويقدم هذا التقرير عدداً من الأمثلة على بلدان قيدت حكوماتها عمداً العمل المدني وأضعفت آليات الرقابة الدستورية على السلطة التنفيذية، مما أدى إلى تراجع الديمقراطية وتدهور سيادة القانون. وفي بعض البلدان، كان هذا المرض شديداً لدرجة قاد إلى إنهيار الديمقراطية جزئياً (مثل نيكاراغوا وباكستان) أو كلياً (فنزويلا).

ويحدث تقهقر الديمقراطية الحديث من داخل النظام الديمقراطي: من خلال إصلاحات تشريعية ودستورية وسياسات تصنعها أغلبيات منتخبة ديمقراطياً. إن إفراغ الركاكز غير الانتخابية تدريجياً من مضمونها في الديمقراطيات المترجمة يؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض المبادئ الأساسية للديمقراطية وهي السيطرة الشعبية والمساواة السياسية.

ويتزامن تراجع الديمقراطية مع صعود سياسيين وحركات شعبية تجتذب أعداداً متزايدة من الناخبين، ولا سيما في أوروبا وأمريكا الشمالية، ولكن أيضاً في مناطق مثل أمريكا اللاتينية والكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ، وإن بأشكال متفاوتة تبعاً لاختلاف الظروف الثقافية والإقليمية.

يرتبط صعود الممارسة السياسية الشعبوية بعوامل تختلف حسب ظروف كل بلد، لكن هناك دوافع مشتركة بينها خيبة الأمل من الأطراف السياسية التقليدية؛ وعدم قدرة الأنظمة السياسية الحالية

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أطلقت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات الإصدار الأول من تقريرها الجديد، الحالة العالمية للديمقراطية الذي يصدر كل سنتين. يقدم التقرير تحليلات وبيانات مدعمة بالأدلة عن الحالة الديمقراطية للعالم وللمناطق، مع التركيز على قدرة الديمقراطية على الصمود. حيث أسهم التقرير في إثراء المناقشة العامة بشأن الديمقراطية، والتدخلات المستنيرة في مجال السياسات والمنهجيات المجربة في حل المشاكل إزاء التحديات التي تواجه الأنظمة الديمقراطية في العالم.

يقدم هذه الموجز ملخصاً لمحتويات الإصدار الثاني، الحالة العالمية للديمقراطية ٢٠١٩. ويوجز التطورات الديمقراطية في العقود الأربعة الماضية، فضلاً عن التوجهات قصيرة الأمد، مع التركيز على التطورات الرئيسية منذ عام ٢٠١٣.

ولكن بيانات مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية تظهر أن معظم الأشكال الهجينة للديمقراطية التي تحايي الاستبداد والأنظمة الغير ديمقراطية، لم تحقق عموماً نتائج أفضل وأكثر إستدامة في السياسات، مع بعض الاستثناءات. وتشير البيانات إلى أن الأنظمة الديمقراطية أكثر استعداداً لإيجاد الظروف اللازمة للتنمية المستدامة من الأنظمة الغير ديمقراطية أو الهجينة. فمستويات المساواة بين الجنسين في الأنظمة الديمقراطية أعلى عموماً من الأنظمة الهجينة أو الغير ديمقراطية، وفرص الوصول إلى السلطة السياسية فيها أكثر تكافؤاً، والفساد أقل، والرفاهية أعلى عموماً، وغالباً ما تكون ممارسة النشاط الاقتصادي فيها أسهل، وهي تميل إلى تحقيق أداء بيئي أفضل. وبالتالي، فإن الخيار ليس بين أشكال غير ديمقراطية أو غير ليبرالية أو هجينة وبين الديمقراطية. فالعالم بحاجة إلى ديمقراطية أوسع وأفضل من أجل إحياء الوعد الديمقراطي.

الفصل ١ إطار المفاهيم

ومؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية أداة كمية لقياس تطور مختلف جوانب الديمقراطية على مر الزمن منذ عام ١٩٧٥ وحتى اليوم، وترصد توجهات هذا التطور على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. وإطار المفاهيم الذي تقوم عليه المؤشرات (أنظر الشكل ١-١) يترجم تعريف الديمقراطية في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات—الذي يشدد على السيطرة الشعبية على صنع القرار العام وصانعي القرار، والمساواة بين المواطنين في ممارسة هذه السيطرة—الى خمس سمات رئيسية للديمقراطية، تحتوي بدورها على

تشكل مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية قاعدة الأدلة الرئيسية لتقرير الحالة العالمية للديمقراطية، وتوفر مقياساً جديداً وشاملاً للديمقراطية يستند إلى إطار تقييم حالة الديمقراطية الذي وضعته المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، وهو أداة لتقييم جودة الممارسة الديمقراطية، صممت خصيصاً لصانعي السياسات لتقييم جودة الديمقراطية (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠٠٨). وقد أعد كوادرات المؤسسة هذه المؤشرات بدعم من خبراء خارجيين وبإشراف مجلس استشاري يضم خبراء بارزين في ميدان قياس الديمقراطية.

الشكل ١-١

إطار مفاهيم الحالة العالمية للديمقراطية



١٦ سمة فرعية و٩٧ مؤشر. وتستند المؤشرات إلى ١٢ مصدر مختلف للبيانات، أكبرها هو مشروع أنواع الديمقراطية (V-Dem).

يهدف إطار المفاهيم الذي تقوم عليه مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية والحالة العالمية للديمقراطية ٢٠١٩ إلى أن يكون قابلاً للتطبيق عالمياً ومتوافقاً مع الترتيبات المؤسسية باختلاف أنواعها. وباستخدام هذا المفهوم الواسع للديمقراطية، لا تقدم مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية مؤشراً واحداً شاملاً بقياس واحد للديمقراطية ينطبق على جميع البلدان. وهذا النهج هو ما يميز مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية عن منهجيات أخرى لقياس الديمقراطية، ويتيح إجراء تحليل وفهم لجوانب أكثر من الديمقراطية.

إضافة لذلك، تتميز مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية عن المقاييس الأخرى للديمقراطية باتساع تغطيتها الزمانية (منذ عام ١٩٧٥، مع تحديثات سنوية) والمكانية (١٥٨ بلداً)؛ وإدراج مصادر بيانات مختلفة واستخدامها؛ وتوفير تقديرات عدم يقين تسمح للمستخدمين بتقييم الأهمية الإحصائية للاختلافات في درجات التصنيف. وللحصول على مقارنة أكثر تفصيلاً بين مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية والمقاييس الأخرى، أنظر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (٢٠١٨ ب).

تقيس مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية سمات الديمقراطية وسماتها الفرعية في كل بلد سنوياً (بلد-سنة). وتتراوح درجات التصنيف من القيمة صفر (٠) إلى واحد (١)، حيث يمثل الصفر أدنى إنجاز في العينة ويمثل ١ أعلى إنجاز.

تطبق الحالة العالمية للديمقراطية ٢٠١٩ تصنيفاً للنظام السياسي على أساس مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية. ويهدف التصنيف إلى تيسير فهم المؤشرات وتعزيز التحليل وضمان زيادة ملاءمة البيانات للسياسات. وتحدد المؤشرات ثلاثة أنواع عامة من الأنظمة: (أ) الأنظمة الديمقراطية (بمختلف مستويات الأداء)، (ب) الأنظمة الهجينة (ج) الأنظمة غير الديمقراطية.

غطى الإصدار الأول لمؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية الفترة ١٩٧٥-٢٠١٥. ويجري تحديث البيانات سنوياً، ولذلك يتضمن هذا التقرير بيانات حتى عام ٢٠١٨، ولكن ليس ٢٠١٩. وتغطي مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية الآن ١٥٨ بلداً. وقد تقرر استبعاد البلدان التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة بسبب عدم إنتظام توفر البيانات فيها.

تغطي مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية أيضاً ست مناطق هي: أفريقيا، آسيا والمحيط الهادئ، أوروبا، أمريكا اللاتينية والكاريبي،

السمات الخمس للديمقراطية في إطار مفاهيم مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية

السمة ١: الحكومة التمثيلية

تقيس هذه السمة حرية الوصول إلى السلطة السياسية ومدى تساوي جميع المواطنين في ذلك، عبر وجود إنتخابات تنافسية وشاملة للجميع ومنظمة. وتشمل أربع سمات فرعية هي: الانتخابات النزيهة، حق الاقتراع العام، حرية الأحزاب السياسية والحكومة المنتخبة.

السمة ٢: الحقوق الأساسية

تعني هذه السمة مدى احترام الحريات المدنية، ومستوى حصول الشعب على موارد أساسية تمكنه من المشاركة النشطة في العملية السياسية. وهي تتداخل إلى حد كبير مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتشتمل الحقوق الأساسية على ثلاث سمات فرعية هي: الوصول إلى العدالة، الحريات المدنية، والحقوق الاجتماعية والمساواة. وتشمل أيضاً المكونات الفرعية التالية: حرية التعبير، حرية تشكيل الجمعيات والتجمع، حرية الدين، حرية التنقل، السلامة والأمن الشخصي، الرعاية الأساسية، المساواة بين فئات المجتمع والمساواة بين الجنسين.

السمة ٣: تدقيق عمل الحكومة

تقيس هذه السمة الرقابة الفعلية على السلطة التنفيذية. وتشتمل على ثلاث سمات فرعية هي: فاعلية البرلمان، استقلال القضاء، نزاهة الإعلام.

السمة ٤: الإدارة غير المتحيزة

تقيس هذه السمة مستوى نزاهة ووضوح تنفيذ القرارات السياسية، وبالتالي فهي تعكس الجوانب الرئيسية لسيادة القانون. وتشتمل على سمتين فرعيتين هما: غياب الفساد والانفاذ المتوقع للقوانين.

السمة ٥: العمل التشاركي

تقيس هذه السمة مشاركة المواطنين الرسمية وغير الرسمية في العمليات السياسية. ولأن السمات الفرعية لهذه السمة (وهي مشاركة المجتمع المدني، المشاركة الانتخابية، الديمقراطية المباشرة والديمقراطية المحلية) تغطي ظواهر مختلفة، فإنها لا تصنف ضمن مؤشر واحد.

والشرق الأوسط وإيران (يشار إليهما في هذا التقرير باسم الشرق الأوسط)، وأمريكا الشمالية. ويتبع تصنيف البلدان ضمن هذه المناطق العامل الجغرافي أساساً، بيد أنه يأخذ في الاعتبار أيضاً الروابط التاريخية والثقافية، ولا سيما في التقسيمات الفرعية لتلك المناطق. ولزيد من المعلومات عن التعريف الجغرافي للمناطق في مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية. أنظر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (٢٠١٧ أ).

الفصل ٢

النتائج الرئيسية على الصعيد العالمي

تزايد عدد الدول الديمقراطية. وأثبتت الديمقراطية أيضاً قدرتها على الصمود مع مرور الوقت. علاوة على ذلك، توفر الأنظمة الديمقراطية ظروفاً أفضل للتنمية المستدامة من الأنظمة الهجينة أو غير الديمقراطية.

يقدم هذا الفصل نظرة عامة عن التطورات الديمقراطية العالمية في العقود الأربعة الماضية، فضلاً عن وصف للتوجهات قصيرة الأمد، مع التركيز على التطورات الرئيسية منذ العام ٢٠١٣.

توجهات ديمقراطية مشجعة:
أوجه التقدم والفرص المتاحة

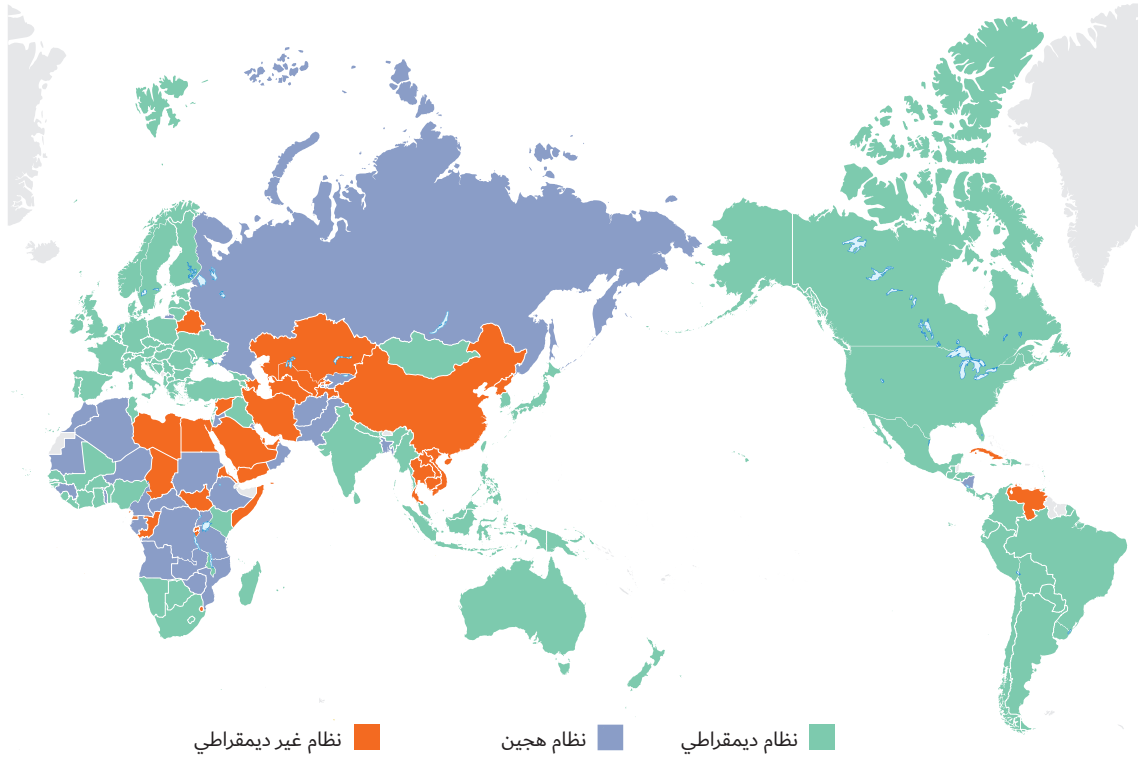


• **عدد الديمقراطيات مستمر في التزايد**
أصبح العالم الآن أكثر ديمقراطية مما كان عليه في أي وقت مضى. يبين الشكل ٢-١ أن أكثر من نصف بلدان العالم (٦٢ في المئة، أو ٩٧ بلداً) أصبحت الآن دولاً ديمقراطية (مقارنة بنسبة ٢٦ في المئة فقط في عام ١٩٧٥)، وأن أكثر من نصف سكان العالم (٥٧ في المئة) يعيشون اليوم في ظل شكل من

يعكس التحليل في الحالة العالمية للديمقراطية ٢٠١٩ بيانات مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية للفترة ١٩٧٥-٢٠١٨، والتي تظهر أن انتشار الديمقراطية يتواصل في جميع أنحاء العالم، مع استمرار

الشكل ١-٢

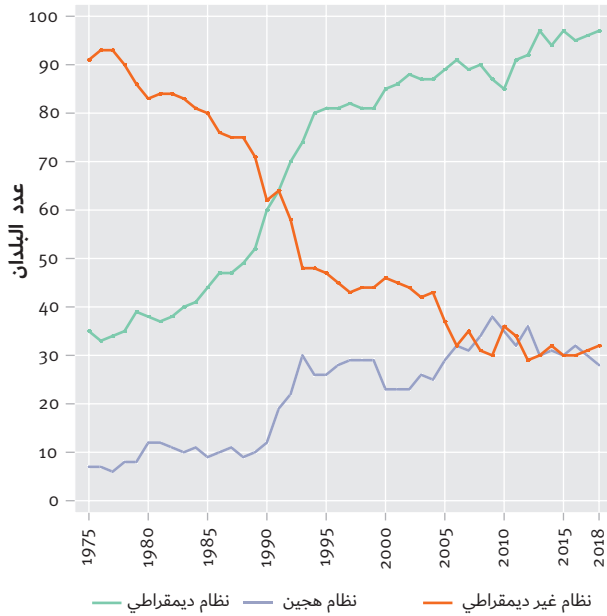
خريطة العالم حسب نوع النظام، ٢٠١٨



ملاحظة: لا يشمل التحليل الأراضي الملونة بالرمادي لأنها إما أقاليم تابعة أو عدد سكانها أقل من مليون نسمة.
المصدر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية (٢٠١٩). <<http://www.idea.int/gsoi-indices>>

الشكل ٢-٢

أنواع الأنظمة، ١٩٧٥-٢٠١٨



المصدر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية (٢٠١٩).
<<http://www.idea.int/gsod-indices>>

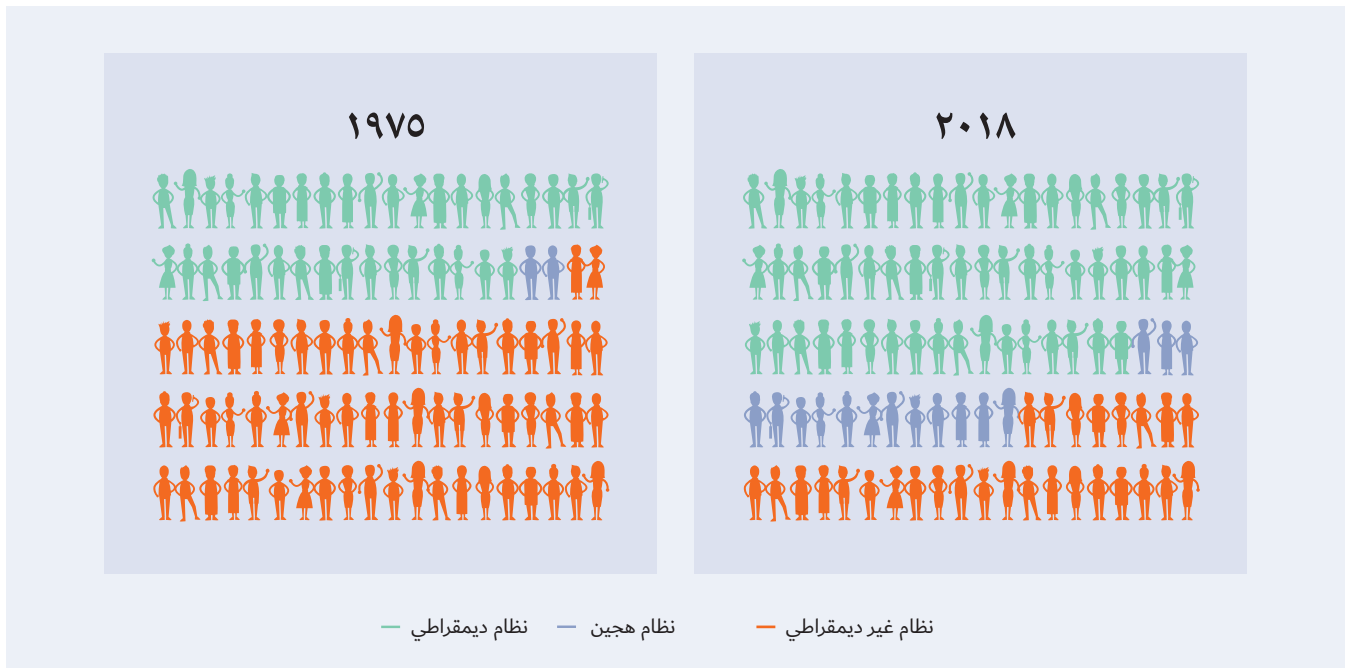
أشكال الحكم الديمقراطي، مقارنة مع ٣٦ في المئة في عام ١٩٧٥. وقد انخفضت نسبة الأنظمة غير الديمقراطية إلى أكثر من النصف منذ عام ١٩٧٥ (٦٨ في المئة من البلدان في عام ١٩٧٥ مقابل ٢٠ في المئة فقط في عام ٢٠١٨) (الشكلين ٢-٢ و ٢-٣).

- تأسست أغلبية الديمقراطيات الحاكمة اليوم (٧٢ في المئة) بعد عام ١٩٧٥ في إطار ما يسمى الموجة الثالثة للديمقراطية. وقد تحول أكثر من ثلاثة أرباع هذه البلدان إلى الديمقراطية قبل عام ٢٠٠٠ (الموجة الثالثة المبكرة)، في حين إنتقل أقل من ربعها بعد عام ٢٠٠٠. أما نسبة ٢٨ في المئة المتبقية التي أنشئت قبل عام ١٩٧٥، فقد شهدت حكماً ديمقراطياً متواصلاً بين عام ١٩٧٥ واليوم، باستثناء سري لانكا.

- الديمقراطيات موجودة اليوم في جميع مناطق العالم. ففي أمريكا الشمالية وأوروبا، تشكل الأنظمة الديمقراطية ١٠٠ في المئة و٩٣ في المئة من البلدان، تليها مباشرة أمريكا اللاتينية (٨٦ في المئة من البلدان). وتضم أوروبا أكبر حصة من الديمقراطيات في العالم (٣٩ بلداً، أو ٤٠ في المئة من المجموع العالمي)، تليها أفريقيا (٢١ في المئة و ٢٠ بلداً)، وأمريكا اللاتينية والكاريبي (٢٠ في المئة و ١٩ بلداً). وفي آسيا، يساوي عدد الأنظمة

الشكل ٣-٢

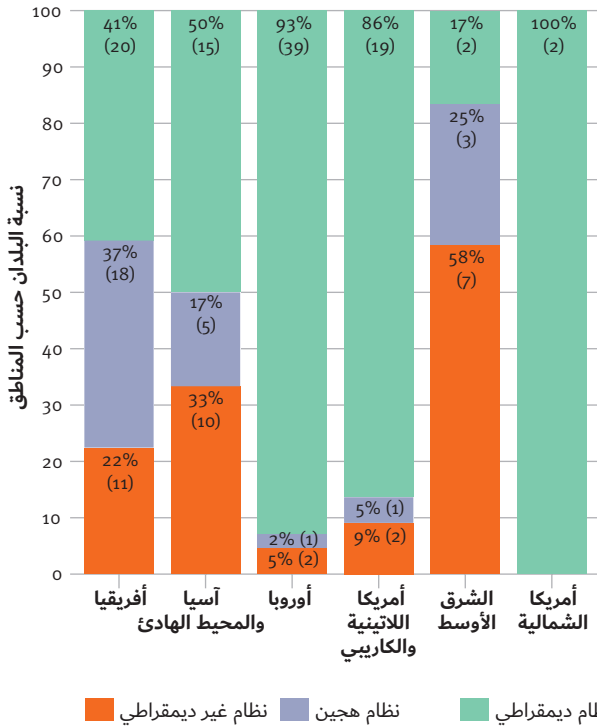
السكان الذين يعيشون بحسب نوع النظام، ١٩٧٥-٢٠١٨



المصدر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية (٢٠١٩). <<http://www.idea.int/gsod-indices>>

الشكل ٢-٤

أنواع الأنظمة في المناطق (العدد والنسبة)، ٢٠١٨



المصدر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مؤشرات الحالة العامة للديمقراطية ٢٠١٩، <http://www.idea.int/gsoi-indices>

الديمقراطية مجموع عدد الأنظمة الهجينة وغير الديمقراطية معاً، بينما تشكل الديمقراطيات في أفريقيا والشرق الأوسط أقل من نصف البلدان (٤١ في المئة و١٧ في المئة على التوالي) (الشكل ٢-٤).

• هناك تباين ديمقراطي بين المناطق الفرعية. فأكثر هذه المناطق ديمقراطية في العالم هي أوقيانوسيا، شمال وغرب أوروبا، جنوب أوروبا وشرق أوروبا الوسطى، وجميعها لا يتضمن سوى أنظمة ديمقراطية. ومن المناطق الفرعية التي توجد فيها نسبة كبيرة من الديمقراطيات أمريكا الجنوبية (٩٠ في المئة)، وأمريكا الوسطى (٨٦ في المئة)، ومنطقة الكاريبي (٨٠ في المئة)، وغرب أفريقيا (٧٣ في المئة).

• للأنظمة الديمقراطية أشكال وأنماط كثيرة. فهناك ٢٣ نمطاً مختلفاً من الأداء بين الأنظمة الديمقراطية في العالم وعددها ٩٧. ومع ذلك، فإن نسبة مئوية صغيرة منها فقط (٢٢ في المئة) تحقق أداءً عالياً في جميع السمات الديمقراطية. والجزء الأكبر منها هو الديمقراطيات القديمة في شمال وغرب أوروبا، مع أنها موجودة أيضاً في جميع أنحاء العالم، باستثناء منطقة الشرق الأوسط. ويعد الأداء المتوسط في جميع السمات أيضاً أحد أنماط الأداء المشترك، وهذه الفئة تضم ٢٠ بلداً في العالم. أما الديمقراطيات المتقوية وعددها ٥٦، فأدائها في بعض جوانب الديمقراطية أفضل من بقية الجوانب، ويمكن تصنيف أدائها ضمن ٢١ مجموعة مختلفة (الشكل ٢-٥). وهذا يعني أن الديمقراطيات في العالم تختلف من حيث مستوى الأداء الديمقراطي وأنماطه.

تقدم الديمقراطية مستمر في جميع أنحاء العالم

• عدد الأنظمة الديمقراطية مستمر في التزايد. وقد حدثت هذه الزيادة على الرغم من تباطؤ التوسع الديمقراطي العالمي منذ منتصف التسعينيات (أنظر الشكل ٢-٢). وبالفعل، ازداد عدد البلدان الديمقراطية من ٩٠ في عام ٢٠٠٨ إلى ٩٧ في عام ٢٠١٨. وهذه البيانات لا تدعم بالتالي فرضية الموجة الثالثة 'العكسية' للديمقراطية (أي إنخفاض كبير ومستمر في عدد الديمقراطيات).

• تواصل الديمقراطية إنتشارها إلى بلدان لم يسبق لها أن شهدت حكماً ديمقراطياً. ففي السنوات العشر الماضية (أي منذ عام ٢٠٠٨)، إنتقل ١١ بلداً إلى الديمقراطية لأول مرة في تاريخها. وحدثت أربعة من هذه التحولات في السنوات الأربع الماضية: بوركينا فاسو وميانمار في عام ٢٠١٥، وأرمينيا وماليزيا في عام ٢٠١٨. وتفوق هذه التحولات ما حدث في العقد السابق وتتساوى مع عدد تحولات العقد الأول من الموجة الثالثة (١٩٧٥-١٩٨٥).

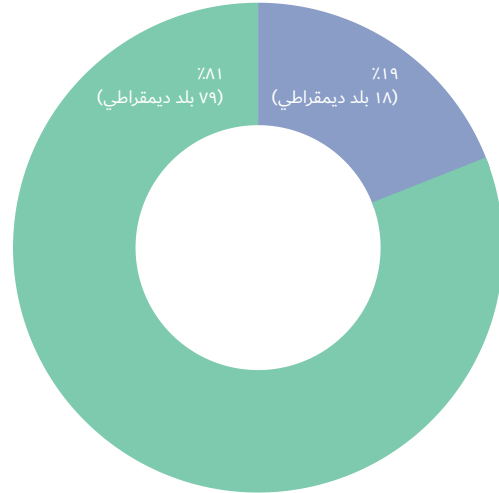
• تزايد المطالب الشعبية بالديمقراطية في بلدان لم تشهد حكماً ديمقراطياً في تاريخها. ففي عام ٢٠١٨، أدت الاحتجاجات والمطالبة بالتغيير الديمقراطي في أرمينيا وماليزيا—وكلتاهما كانت نظاماً هجيناً—إلى تحولات ديمقراطية في هذين البلدين. وتشير إحتجاجات عام ٢٠١٩ في الجزائر، مصر، هونغ كونغ والسودان إلى أن التطلعات الديمقراطية قوية وتجد فرصة للتعبير عن نفسها حتى في ظروف الأنظمة الهجينة أو غير الديمقراطية. وهناك بلدان أخرى (مثل إثيوبيا) لم تمر بعد بتحويلات ديمقراطية ولكنها تشهد إصلاحات ديمقراطية توفر آفاقاً واعدة للانفتاح الديمقراطي.

أثبتت الديمقراطية قدرتها على الصمود مع مرور الوقت

• برهنت أغلبية كبيرة (٨١ في المئة) من الديمقراطيات في العالم وعددها ٩٧ عن قدرتها على الصمود، حيث حافظت على وضعيتها الديمقراطية باستمرار منذ عام ١٩٧٥ أو منذ تحولها إلى الديمقراطية (الشكل ٢-٦).

الشكل ٦-٢

نسبة البلدان ذات الصمود الديمقراطي، ٢٠١٨-١٩٧٥



■ ديمقراطيات في عام ٢٠١٨ شهدت واحدة أو أكثر من الانتكاسات السياسية غير الديمقراطية في الفترة من ١٩٧٥ إلى ٢٠١٨
■ ديمقراطيات لم تشهد مثل هذه الانتكاسات خلال نفس الفترة

المصدر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية (٢٠١٩)، <http://www.idea.int/gsoi-indices>

بسبب قيمته الجوهرية للمجتمعات. ومع ذلك، فإنها تعتقد أيضاً أن للديمقراطية قيمة مفيدة، بوصفها عامل تمكين للتنمية المستدامة (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٨: ٥-٩).

يقدم تقرير الحالة العالمية للديمقراطية ٢٠١٩ بعض الدعم لهذا الرأي، ولكنه يقر بضرورة إجراء بحوث إضافية تتجاوز الإحصاءات الوصفية لاستكشاف متى وكيف وفي ظل أي ظروف يمكن أن تؤدي الديمقراطية إلى نتائج إيجابية واقتصادية وبيئية أكثر إستدامة. وتقر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بأن نوع النظام ليس سوى أحد العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد نتائج التنمية المستدامة، وبالتالي فهو ليس شرطاً كافياً لهذا التحديد. والواقع أن عدداً من الديمقراطيات لديها مستويات ضعيفة من التنمية المستدامة. ولهذا السبب، لا يؤكد تقرير الحالة العالمية للديمقراطية ٢٠١٩ وجود صلة سببية مباشرة بين الديمقراطية والتنمية المستدامة.

ولكن مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية تقدم بعض الدعم للدعوات التالية بشأن الارتباط بين الديمقراطية وبعض جوانب التنمية المستدامة:

- تتفوق الديمقراطيات عموماً في أدائها على الأنظمة الهجينة وغير الديمقراطية في جوانب لا تعتبر عموماً أساسية للديمقراطية. يتضمن إطار الحالة العالمية للديمقراطية عدداً من الخصائص الديمقراطية يفوق ما تتضمنه الأطر الأخرى للديمقراطية، بما في ذلك جوانب ترتبط بالتنمية الاجتماعية والبشرية والاقتصادية مثل الرعاية الأساسية، الوصول إلى العدالة، المساواة بين الجنسين، المساواة بين فئات المجتمع وغياب الفساد. وفي تعاريف أخرى للديمقراطية، كثيراً ما ينظر إلى هذه الأبعاد على أنها نتائج للديمقراطية، وليس جزءاً من خصائصها (مونك ٢٠١٦). ومع أن العديد من الأنظمة الهجينة والأنظمة غير الديمقراطية تظهر أداءً جيداً في هذه الجوانب، فإنها هي الاستثناء وليس القاعدة. ولا تعد الديمقراطية شرطاً كافياً للأداء العالي، ولا يعتبر أداء جميع الديمقراطيات جيداً في هذه الجوانب. ومع ذلك، فإن أداء الديمقراطيات يكون على الأرجح أفضل من أداء الأنظمة الهجينة أو غير الديمقراطية.
- تحقق الأنظمة الديمقراطية على العموم أداءً في الحقوق الأساسية (كالوصول إلى العدالة وتوفير الحريات المدنية والحقوق الاجتماعية والمساواة) أفضل من أداء الأنظمة الهجينة وغير الديمقراطية (أنظر الجدول ٢-١). فجميع البلدان ذات المستويات العالية من الحقوق الأساسية هي بلدان ديمقراطية. وعلى العكس، يسجل ٥٩ في المئة من الأنظمة غير الديمقراطية مستويات متدنية من الحقوق الأساسية. ولا توجد سوى ديمقراطيتين في العالم لديهما مستويات متدنية من الحقوق الأساسية: هايتي وتركيا.

• أظهرت الديمقراطيات القديمة صموداً ديمقراطياً أكبر من ديمقراطيات الموجة الثالثة. فقبل عام ١٩٧٥، كان هناك ٢٨ بلداً ديمقراطياً في العالم، عندما بدأت الموجة الثالثة للديمقراطية. وقد انتكست عملية التحول في بلدين منها فقط: سري لانكا، التي عادت إلى الديمقراطية في عام ٢٠١٥، وفنزويلا، وهي البلد الوحيد الذي شهد تراجعاً ديمقراطياً تدريجياً طوال العقدين الماضيين وأمسى بلداً غير ديمقراطي في عام ٢٠١٧.

• أثبتت ديمقراطيات الموجة الثالثة قدرتها على الصمود نسبياً، وإن بدرجة أقل من الديمقراطيات القديمة. فمن بين ٨٣ بلداً تحولت إلى الديمقراطية بعد عام ١٩٧٥، حافظ أكثر من نصفها (٦٤ في المئة) على حكم ديمقراطي باستمرار. ومن ديمقراطيات الموجة الثالثة، حافظ ٧٦ في المئة على حكم ديمقراطي باستمرار منذ تحولها إلى الديمقراطية.

• عاد إلى الديمقراطية أكثر من نصف البلدان (٥٦ في المئة) التي شهدت إنبهاراً ديمقراطياً جزئياً أو كلياً بعد عام ١٩٧٥.

الديمقراطية عامل تمكين للتنمية المستدامة

تنظر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات إلى الديمقراطية بوصفها تطلعاً إنسانياً عالمياً وهدفاً يستحق السعي إلى تحقيقه

- كمعدل عام، تحقق الديمقراطيات مستويات أعلى من الأنظمة المهجينة وغير الديمقراطية في مجال المساواة بين الجنسين (أنظر الجدول ٢-١). فجميع البلدان التي ترتفع فيها مستويات المساواة بين الجنسين هي دول ديمقراطية، بينما لا تتحقق هذه المستويات في الدول غير الديمقراطية ما عدا رواندا. ونصف الدول غير الديمقراطية لديها مستويات ضعيفة من المساواة بين الجنسين، بينما هناك ثلاث ديمقراطيات فقط (العراق وباراغواي وغينيا الجديدة وتركيا) لديها مستويات ضعيفة من المساواة بين الجنسين.
- وفي مجال الرعاية الأساسية، (وهي وفق مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية تجمع بين مؤشرات التغذية، محو الأمية، العمر المتوقع والمساواة في الصحة) والتنمية البشرية (أنظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٨)، تحقق الديمقراطيات كمعدل عام، مستويات أعلى من الأنظمة غير الديمقراطية أو الأنظمة المهجينة (أنظر الجدول ٢-١). ويوجد لدى قرابة نصف ديمقراطيات العالم (٤٨ في المئة) مستويات عالية من الرعاية الأساسية. في حين لا يتحقق ذلك سوى في ٢٨ في المئة من الأنظمة غير الديمقراطية و ١١ في المئة من الأنظمة المهجينة.
- وتمثل السمة الديمقراطية التي ترتبط بأعلى صفات الرعاية الأساسية والتنمية البشرية في غياب الفساد. وبعبارة أخرى، كلما إستشرى الفساد في البلد، زاد احتمال إنخفاض مستويات التنمية البشرية والعكس صحيح.
- وكمعدل عام، تقل كثيراً مستويات الفساد في الديمقراطيات عن مستوياته في الأنظمة غير الديمقراطية والمهجينة (أنظر الجدول ٢-١). فأكثر من ثلثي الدول غير الديمقراطية (٧٨ في المئة) تسجل مستويات عالية من الفساد، والأمر نفسه ينطبق على ٦٤ في المئة من الأنظمة المهجينة، في حين لا توجد مستويات منخفضة من الفساد في أي نظام غير ديمقراطي. وحقيقة أن نظاماً هجيناً واحداً فقط (سنغافورة) يسجل مستويات منخفضة من الفساد، تؤكد أن سنغافورة تشكل الاستثناء وليس القاعدة. وبالمقارنة، فإن ٢٥ في المئة فقط من الديمقراطيات تسجل مستويات عالية من الفساد.
- وفقاً لمؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية وبعض الدراسات الأكاديمية، يختلف الأداء الاقتصادي والبيئي أيضاً تبعاً لنوع النظام، على الرغم عدم إحتواء تقرير الحالة العالمية للديمقراطية ٢٠١٩ على ما يثبت وجود صلة سببية مباشرة لذلك:

- تبين مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية أن الديمقراطيات ذات المستويات العالية والمتوسطة من الحكومة التمثيلية حققت معدلات نمو في الناتج الإجمالي المحلي في المدى الطويل أعلى من معدلات الأنظمة غير الديمقراطية ذات المستويات المنخفضة من الحكومة التمثيلية (أنظر الجدول ٢-٢). كما تبين أن التحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي يزيد نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي بنحو ٢٠ في المئة على مدى ٢٥ سنة،

الجدول ٢-٢

متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي حسب مستوى الحكومة التمثيلية، ١٩٧٥ و ٢٠١٨

الزيادة	متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي		مستوى الحكومة التمثيلية
	عام ٢٠١٨	عام ١٩٧٥	
٥ مرات	٧,٠٠٠	١,٤٩٠	ضعيف
١٣ مرة	١٣,١٠٥	١,٠٣١	متوسط
٩ مرات	٤٩,٧٨٩	٥,٨١٢	عالي

المصدر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية (٢٠١٩).
<http://www.idea.int/gsd-indices>؛ البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١٨.
<https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

الجدول ٢-٣

متوسط درجات الأداء حسب نوع النظام وجوانب الديمقراطية، ٢٠١٨

السمة	معدل درجات مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية		
	الأنظمة الديمقراطية (العدد = ٩٧)	الأنظمة الهجينة (العدد = ٢٨)	الأنظمة غير الديمقراطية (العدد = ٣٣)
الحقوق الأساسية	٠,٦٩	٠,٥٠	٠,٣٧
المساواة بين الجنسين	٠,٦٤	٠,٥١	٠,٤٤
الرعاية الأساسية	٠,٦٨	٠,٥٠	٠,٥٧
غياب الفساد	٠,٥٤	٠,٣٧	٠,٣٠
مؤشر التنمية البشرية (UNDP)	٠,٧٤	٠,٦٢	٠,٦٦

ملاحظة: تعود أرقام مؤشر التنمية البشرية إلى عام ٢٠١٧. ولم تدرج في مجموعة بيانات الحالة العالمية للديمقراطية. يدل اللون الأخضر على أعلى الدرجات.

المصدر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية (٢٠١٩).
<http://www.idea.int/gsd-indices>؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤشر التنمية البشرية، ٢٠١٨.
<http://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi>

لصحة الإنسان من الضرر البيئي والحفاظ على الأنظمة البيئية الحيوية. ولكن هذا الفارق يفقد أهميته عند رصد مستويات الدخل (ويندلنغ وآخرون ٢٠١٨).

توجهات ديمقراطية مقلقة: التحديات



على الرغم من الإنجازات الديمقراطية المهمة في معظم مناطق العالم، والزيادة المستمرة في عدد الديمقراطيات على عكس فرضية الموجة الثالثة 'العكسية' للديمقراطية، هناك علامات أخرى مقلقة عن تآكل الديمقراطية. وتتجسد هذه الحالة بعدد من التحديات، مثل تدني جودة الممارسة الديمقراطية في كل من الديمقراطيات القديمة وديمقراطيات الموجة الثالثة والتحديات الناجمة عن صعوبات تلبية توقعات المواطنين على صعيد الأداء الديمقراطي والاجتماعي والاقتصادي الجيد والمنصف.

لا يزال الأداء الديمقراطي ضعيفاً

لا يزال أداء الديمقراطية وجودة ممارستها في العديد من ديمقراطيات الموجة الثالثة يتسهم بالضعف، كما أن نسبة الديمقراطيات الضعيفة آخذة في الازدياد. وتصنف باعتبارها ضعيفة كل ديمقراطية تسجل درجة منخفضة في واحدة على الأقل من سمات الديمقراطية. وتتسم هذه الديمقراطيات بضعف المؤسسات والعمليات والممارسات الديمقراطية الرسمية وغير الرسمية. وقد زادت نسبة الديمقراطيات الضعيفة في العقد الماضي من ٢٠ في المئة في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٥ في المئة في عام ٢٠١٨ (أنظر الشكل ٢-٨). وقد تحول قرابة نصف هذه الديمقراطيات (١٣ بلداً) إلى الديمقراطية بين عامي ١٩٧٥ و٢٠٠٠، ولكنها ظلت في حالة من الهاشاشة الديمقراطية وعرضة للانحيار، في حين إنتقلت الباقية (١١ بلداً) وهي أقل بقليل من النصف، إلى الديمقراطية بعد عام ٢٠٠٠.

أفريقيا هي المنطقة التي تضم أكبر عدد من الديمقراطيات الضعيفة. ولكن الديمقراطيات الضعيفة موجودة في جميع مناطق العالم: أربع في كل من أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأوروبا؛ وثلاث في آسيا والمحيط الهادئ؛ واثنان في الشرق الأوسط (أنظر الجدول ٢-٣).

تبرز الزيادة في نسبة البلدان ذات الأداء الديمقراطي الضعيف بشكل خاص في سمات الحقوق الأساسية، المساواة بين فئات المجتمع، مشاركة المجتمع المدني والمشاركة الانتخابية. ويتجلى تراجع الحقوق الأساسية بشكل خاص في مجالات الوصول إلى العدالة والحريات المدنية—ومعظمها يتعلق بحرية تكوين الجمعيات والتجمع والسلامة والأمن الشخصيين، ولكن

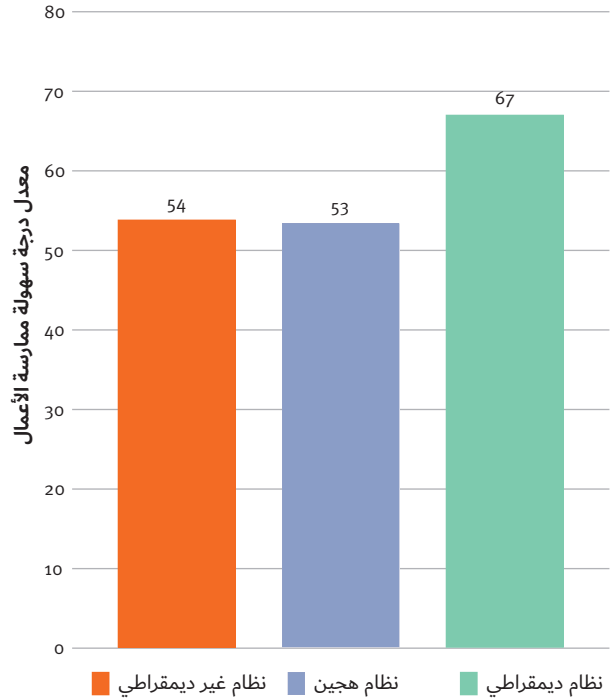
مقارنة بمستويات الدخل في البلدان التي ظلت غير ديمقراطية (أسيموغلو وآخرون ٢٠١٩: ٤٨).

الأنظمة الديمقراطية أفضل لممارسة الأعمال. فهي توفر بيئة أفضل للأعمال وتحمي حقوق الملكية بفاعلية أكبر من الأنظمة الأخرى. ويبلغ متوسط الدرجات في مؤشر البنك الدولي لسهولة ممارسة الأعمال (البنك الدولي ٢٠١٨ ب) ٦٧ درجة في الأنظمة الديمقراطية، مقابل ٥٣ في الأنظمة الهجينة و٥٤ في الأنظمة الديمقراطية (أنظر الشكل ٢-٧). كما أن نوع النظام مهم عند رصد عوامل أخرى في التحليل الإحصائي.

تحقق الأنظمة الديمقراطية مستويات أداء بيئية أعلى من مستويات الأنظمة غير الديمقراطية. فهي تسجل معدل ٧٢ من أصل ١٠٠ في مؤشر الأداء البيئي، مقابل ٦٢ في الأنظمة غير الديمقراطية و٥٩ في الأنظمة الهجينة. ويقاس مؤشر الأداء البيئي مدى حماية البلدان

الشكل ٢-٧

متوسط سهولة ممارسة الأعمال حسب نوع النظام، ٢٠١٨



ملاحظة: تقارن درجة سهولة ممارسة الأعمال بين الاقتصادات من حيث أفضل الممارسات التنظيمية. وتتراوح درجات عام ٢٠١٨ في بلدان مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية بين ٢٠ و٨٧، حيث الدرجة الأعلى تعني أداء أفضل.

المصادر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية (٢٠١٩)، <http://www.idea.int/gso-d-indices>. البنك الدولي، سهولة ممارسة الأعمال، ٢٠١٨، <https://www.doingbusiness.org/en/data/doing-business-score>.

الجدول ٣-٢

الديمقراطيات ذات الأداء الضعيف والضعيف جداً، ٢٠١٨

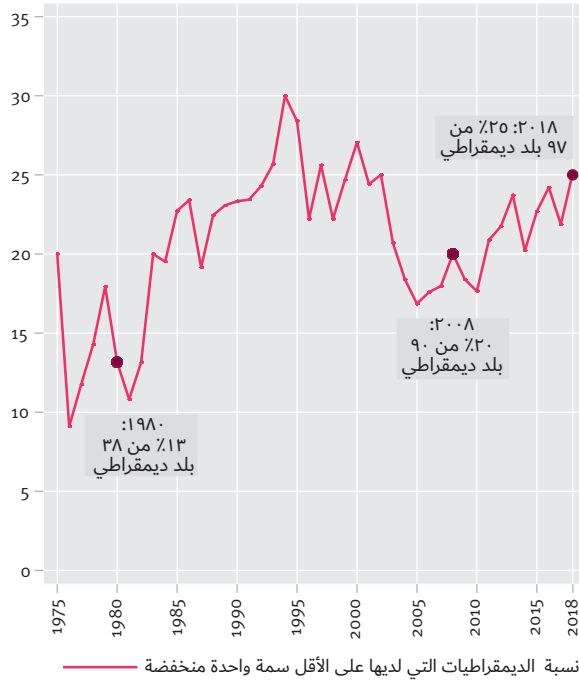
المنطقة	ديمقراطيات ذات أداء ضعيف	ديمقراطيات ذات أداء ضعيف جداً
أفريقيا	بوركينافاسو، كوت ديفوار، غامبيا، كينيا، ليبيريا، مالي، نيجيريا، السنغال، تونس	غينيا-بيساو، مدغشقر
آسيا والمحيط الهادئ	ماليزيا، ميانمار، بابوا غينيا الجديدة	
أوروبا	جورجيا، مولدوفا، أوكرانيا	تركيا
أمريكا اللاتينية والكاريبي	جمهورية الدومينيكان، غواتيمالا، هندوراس	هايتي
الشرق الأوسط	لبنان	العراق

ملاحظة: الأداء الضعيف هو تسجيل درجة منخفضة في واحدة على الأقل من سمات الديمقراطية (إلا إذا كانت درجة الأداء عالية في جميع السمات الأربع المتبقية). أما الأداء الضعيف جداً فهو تسجيل درجة منخفضة في سمتين على الأقل.

المصدر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية (٢٠١٩).
<http://www.idea.int/gsood-indices>

الشكل ٨-٢

نسب البلدان ذات الأداء الضعيف في واحدة على الأقل من سمات الديمقراطية، ١٩٧٥-٢٠١٨



المصدر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية (٢٠١٩).
<http://www.idea.int/gsood-indices>

وشهدت إنياراً ديمقراطياً جزئياً (إلى نظام هجين) أو كاملاً (إلى نظام غير ديمقراطي) ثم عادت إلى الديمقراطية. ومن أحدث الأمثلة سري لانكا (٢٠١٥)، هايتي (٢٠١٦)، غامبيا (٢٠١٧) ولبنان (٢٠١٨). ولذلك، مع أن العالم لا يزال يشهد زيادة كمية في عدد البلدان الديمقراطية، فإن جودة العديد منها لا تزال متدنية ومعرضة للانتكاس.

مرت أغلبية البلدان التي شهدت إنتكاسات ديمقراطية جزئية أو كاملة بتجربة واحدة فقط من هذا القبيل. بيد أن تسعة من أصل ٣٠ حالة شهدت إنتكاسات عدة منذ عام ١٩٧٥، وعاد أربعة منها (غينيا-بيساو، هايتي، نيبال وسري لانكا) إلى الديمقراطية (يلاحظ أيضاً أن غينيا-بيساو وهايتي هما ديمقراطيتان ضعيفتان أيضاً). وهناك ستة بلدان عانت من إنتكاسات ديمقراطية سابقة (بنغلاديش، نيكاراغوا، النيجر، زامبيا ومؤخراً باكستان) ظلت في حالة هجينة، بينما بقيت تايلند دولة غير ديمقراطية حتى عام ٢٠١٩.

تضم أفريقيا أكبر حصة من الديمقراطيات الهشة. فهناك سبع ديمقراطيات هشة (أي تلك التي عادت إلى الديمقراطية) في

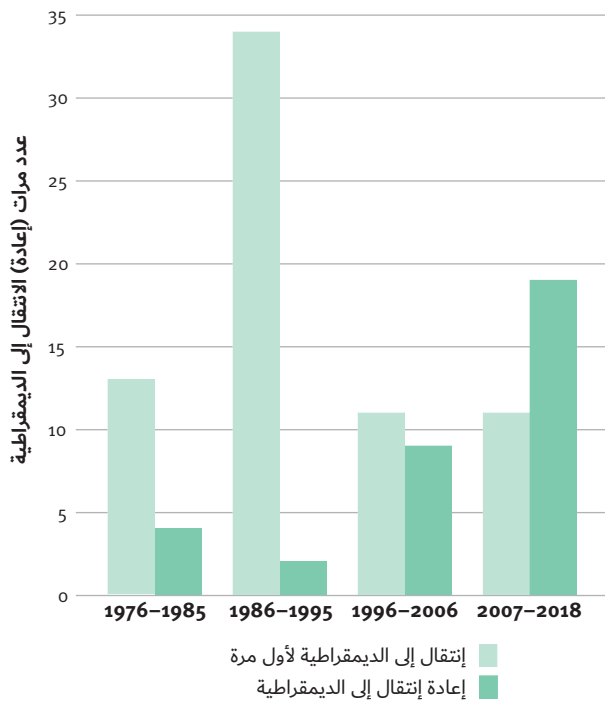
أيضاً بدرجة أقل في مجال حرية التعبير وحرية الدين. ومنذ عام ٢٠١٦، شهدت نسبة البلدان ذات الأداء الضعيف في الانتخابات النظيفية زيادة طفيفة (من ٢٠ في المئة إلى ٢٣ في المئة من البلدان).

الديمقراطية لا تزال هشة في بعض السياقات الانتقالية

- حافظت أغلبية البلدان التي انتقلت إلى الديمقراطية بعد عام ١٩٧٥ على وضعيتها الديمقراطية بدون إنقطاع. مع ذلك، شهد نحو ٣٦ في المئة حالة من الهشاشة الديمقراطية والانتكاس الجزئي (إلى أنظمة هجينة) أو الكامل (إلى أنظمة غير ديمقراطية) في العقود الأربعة الماضية. وقد عاد أكثر من نصفها (١٧ بلداً) إلى الديمقراطية فيما بعد (وصنفت ديمقراطيات هشة)، في حين ظلت البقية (١٣ بلداً) إما أنظمة هجينة أو غير ديمقراطية.
- تزايد حالات إعادة التحول إلى الديمقراطية يشير إلى هشاشة الديمقراطية في عدد من ديمقراطيات الموجة الثالثة. ففي الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٨، حدثت ١٩ عملية تحول من هذا القبيل—أي أكثر من ضعف عددها في العقد السابق (أنظر الشكل ٢-٩). وجميعها كانت في بلدان إنتقلت إلى الديمقراطية بعد عام ١٩٧٥،

الشكل ٢-٩

الانتقال إلى الديمقراطية للمرة الأولى مقابل إعادة الانتقال، في الفترة ١٩٧٦-٢٠١٨



ملاحظة: شهد بعض البلدان تجارب عدة في إعادة الانتقال خلال عقد واحد من الزمن، وبالتالي حسبت أكثر من مرة. والانتقال لأول مرة يعني تحول البلد إلى الديمقراطية بعد عام ١٩٧٥ لأول مرة في تاريخه. أما إعادة الانتقال فتعني أن البلد تحول إلى الديمقراطية بعد عام ١٩٧٥، وشهد إنتكاسة جزئية أو كاملة للديمقراطية ثم عاد إلى الديمقراطية.

المصدر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية (٢٠١٩). <<http://www.idea.int/gso-d-indices>>

أفريقيا، ولكن هناك أيضاً ديمقراطيات هشة في أمريكا اللاتينية والكاريبية، وأوروبا وآسيا والمحيط الهادئ كلها. ويعد ثلثي الديمقراطيات الهشة من ديمقراطيات الموجة الثالثة المبكرة (أي إنتقلت إلى الديمقراطية قبل عام ٢٠٠٠)، والبقية من ديمقراطيات الموجة الثالثة التي تحولت إلى الديمقراطية بعد عام ٢٠٠٠.

- ثمة ترابط وثيق بين ضعف الديمقراطية وهشاشتها. فثالثا الديمقراطيات الهشة (١٢ من أصل ١٨) (أي التي شهدت إنتكاسات غير ديمقراطية) هي أيضاً ديمقراطيات ضعيفة الأداء. وقد شهد نصفها إنقطاعاً واحداً غير ديمقراطي على الأقل منذ التحول الأول إلى الديمقراطية، ويمكن وصف إستقرار الديمقراطية فيها بالهش. ورغم أن النسبة الأكبر من تلك الديمقراطيات الضعيفة ومنخفضة الجودة والهشة توجد في أفريقيا، فإنها موجودة أيضاً في أمريكا اللاتينية والكاريبية، وأوروبا (أنظر الجدول ٢-٤). فضعف الديمقراطية وتدني جودة ممارستها يجعلان النظام الديمقراطي أكثر عرضة للتراجع أو الانتكاسة الجزئية (إلى نظام هجين) أو الكاملة (إلى نظام غير ديمقراطي)، مما يعزز هشاشتها الديمقراطية.

تآكل الديمقراطية في تزايد

- شهدت نسبة الديمقراطيات التي تعاني من تآكل ديمقراطي زيادة مطردة في العقود الماضية، وزادت بأكثر من الضعف في العقد الماضي مقارنة بالعقد السابق له (الشكل ٢-١٠). وتعرف مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية تآكل الديمقراطية بأنه تدهور كبير إحصائياً يستمر خمس سنوات، في سمة فرعية ديمقراطية واحدة على الأقل في الدول الديمقراطية.

جدول ٢-٤

الديمقراطيات الهشة والضعيفة، ٢٠١٨

مزيج من الهشاشة والضعف	أفريقيا	أوروبا	أمريكا اللاتينية والكاريبية	الشرق الأوسط
هشة وضعيفة	غامبيا، كينيا، مالي، نيجيريا،	جورجيا	جمهورية الدومينيكان، هندوراس	لبنان
هشة جداً وضعيفة	غينيا-بيساو			
هشة وضعيفة جداً	مدغشقر	تركيا		
هشة جداً وضعيفة جداً			هايتي	

ملاحظة: ديمقراطيات ضعيفة وهشة معاً وفق التعريف الوارد ضمن الشرح.

المصدر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية (٢٠١٩). <<http://www.idea.int/gso-d-indices>>

الديمقراطيات القديمة (٤٨ في المئة) وديمقراطيات الموجة الثالثة (٥٣ في المئة) تآكلت ديمقراطياً في السنوات الخمس الأخيرة. ويبلغ عدد الديمقراطيات التي شهدت أعلى درجات التآكل، من حيث عدد السمات الفرعية الديمقراطية في السنوات الخمس الماضية، ست من الموجة الثالثة (البرازيل، هنغاريا، كينيا، بولندا، رومانيا وتركيا) واثنان من أقدم الديمقراطيات وهما الهند والولايات المتحدة الأمريكية.

في عام ٢٠١٤، وفي مؤشر آخر على تآكل الديمقراطية في العالم، بدأ عدد البلدان التي سجلت تدهوراً كبيراً في مؤشر الحقوق الأساسية يفوق عدد البلدان التي تحققت تقدماً كبيراً. علاوة على ذلك، في عام ٢٠١٦، ولأول مرة منذ عام ١٩٧٥، بدأ عدد البلدان التي تراجع فيها سمة الحكومة التمثيلية وسمة تدقيق عمل الحكومة يفوق أيضاً عدد البلدان التي تحققت تقدماً كبيراً في هاتين السمتين.

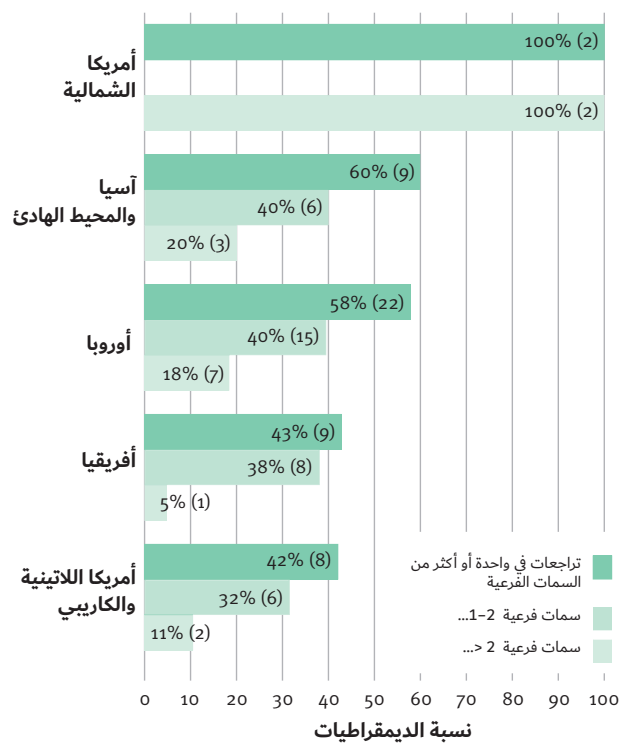
إلى جانب انتشار ضعف الديمقراطية وهشاشتها في عدد من الديمقراطيات الموجة الثالثة، ثمة دلائل أيضاً على إن جودة الممارسة

وقد يحدث التآكل الديمقراطي في مستويات مختلفة من التطور الديمقراطي.

- في عام ٢٠١٨، شهد نصف الديمقراطيات في العالم (٥٠ في المئة) تآكلاً ديمقراطياً، بتدهور سمة فرعية واحدة على الأقل من سمات الديمقراطية، وشهد ١٥ في المئة تدهوراً في ثلاث سمات فرعية أو أكثر.
- يعيش أكثر من نصف سكان العالم (٤٣ في المئة) في بلدان شهدت شكلاً من أشكال التآكل الديمقراطي في السنوات الخمس الأخيرة.
- المناطق التي تضم أكبر نسبة من الديمقراطيات التي تشهد تآكلاً ديمقراطياً هي أمريكا الشمالية وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا (أنظر الشكل ٢-١١). يطال تآكل الديمقراطية أكثر من نصف الديمقراطيات هذه المناطق، وأقل قليلاً من نصف جميع الديمقراطيات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية (٤٣ في المئة و٤٢ في المئة على التوالي) (الشكل ٢-١١). وقد شهد قرابة نصف

الشكل ٢-١١

تآكل الديمقراطية حسب المنطقة، ٢٠١٨

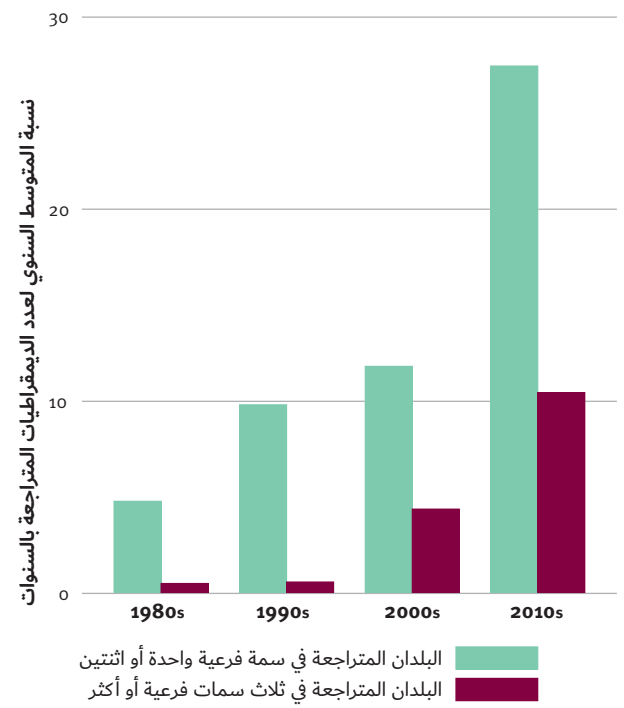


ملاحظة: يبين هذا الشكل نسبة الديمقراطيات التي تعاني من التآكل في كل منطقة.

المصدر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية (٢٠١٩).
<<http://www.idea.int/gsd-indices>>

الشكل ٢-١٠

حالات تدهور كبير في سمة ديمقراطية فرعية أو أكثر خلال العقود الأربعة الأخيرة



البلدان المتراجعة في سمة فرعية واحدة أو اثنتين
البلدان المتراجعة في ثلاث سمات فرعية أو أكثر

المصدر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية (٢٠١٩).
<<http://www.idea.int/gsd-indices>>

السياسية. كما سُجلت تراجعات على صعيد إستقلال القضاء. وكانت نسبة البلدان ذات الأداء الجيد في مجال إستقلال القضاء وحرية الأحزاب السياسية والسلامة والأمن الشخصيين في عام ٢٠١٨ أقل منها في عام ١٩٩٠، في حين تراجعت نزاهة الإعلام وحرية التعبير إلى مستويات تسعينيات القرن العشرين.

هناك دلائل متزايدة على تراجع الديمقراطية

• شهد العقد المنصرم تزايداً في معدل تراجع الديمقراطية، وهو شكل خاص من تآكل الديمقراطية يتضمن إضعافاً تدريجياً متعمداً للضوابط والتوازنات وتقييد الحريات المدنية. ويعرّف تراجع الديمقراطية وفق مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية بأنه إضعاف تدريجي ومتعمد لآليات تدقيق عمل الحكومة وللمؤسسات المساءلة، مصحوباً بتدهور في الحريات المدنية:

— هناك اليوم ١٠ بلدان في العالم تشهد تراجعاً في الديمقراطية. وأكثرها حدة هي هنغاريا، بولندا، رومانيا، صربيا وتركيا، ولكن بلداناً كالمند والفلبين وأوكرانيا تتأثر أيضاً. وفي نيكاراغوا (٢٠١٦) وباكستان (٢٠١٨)، كان التراجع شديداً لدرجة عادت بهما إلى نظام هجين (إنتكاسة ديمقراطية جزئية).

— تمثل فنزويلا أشد حالات التراجع الديمقراطي في العقود الأربعة الماضية. فهي الوحيدة التي إنتقلت من بلد ديمقراطي ذي مستويات عالية من الحكم التمثيلي في عام ١٩٧٥ إلى دولة غير ديمقراطية اليوم.

— من السمات التي تميز التراجع الديمقراطي الحديث عن الأشكال التقليدية للاتكاس الديمقراطي هو طول عملية التراجع. فمتوسط طول هذه العملية بحسب رصد مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية هو تسع سنوات.

— إنخفاض مستويات الدعم الشعبي للديمقراطية وزيادة الاستقطاب المجتمعي عاملان يزيدان إحتمالات التراجع واتساعه.

— وجود رؤساء شعبيين وحكومات شعبية يجعلان التراجع أكبر إحتمالاً وتدهور الديمقراطية أوسع نطاقاً.

— البلدان ذات الحصص الأعلى من التجارة الخارجية أكثر عرضة للتراجع، مما يدعم الآراء التي تفسر التراجع على أنه إستجابة للوعلة الاقتصادية ومخاوف الفئات الضعيفة من المجتمع.

— وجود برلمان فعال ومستويات عالية من مشاركة المجتمع المدني يمنعان بشكل فعال بدء عملية التراجع، ويقللان من إحتمال إستمراره ويقلصان نطاقه.

الديمقراطية تراجع في الديمقراطيات الأفضل أداءً في العالم. وقد ظهر هذا التآكل بشكل خاص في العقد الماضي. والأداء الجيد هنا يعني تسجيل درجة عالية في جميع السمات الخمس للديمقراطية. وعلى الرغم من أن عدد الديمقراطيات إزداد أكثر من ضعفين في العقود الأربعة الماضية، فإن نسبة الديمقراطيات ذات الأداء الجيد في السمات الخمس جميعاً إنخفضت إلى أقل من النصف في الفترة نفسها (من ٤٧ في المئة في عام ١٩٨٠ إلى ٢٢ في المئة في عام ٢٠١٨). وفي العقد الماضي وحده (أي منذ عام ٢٠٠٨)، إنخفضت نسبة الديمقراطيات ذات الأداء الجيد من ٢٧ في المئة إلى ٢٢ في المئة (أنظر الشكل ٢-١٢).

• الجوانب التي شهدت أكبر تآكل في الديمقراطيات ذات الأداء الجيد هي تلك المتصلة بالحيز المدني. وتقيس مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية هذا التآكل من خلال مؤشرات عن مشاركة المجتمع المدني، ونزاهة الإعلام، والحريات المدنية (ولا سيما حرية الدين، والسلامة والأمن الشخصيين، وحرية التعبير) فضلاً عن المشاركة الانتخابية وحرية الأحزاب

الشكل ٢-٣

البلدان ذات الأداء الجيد في جميع السمات الخمس لمؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية، ١٩٧٥-٢٠١٨



ملاحظة: يوضح هذا الشكل نسب البلدان ذات الأداء الجيد في جميع السمات الخمس مع مرور الوقت. وهو يسمح بتفسير زيادة عدد الديمقراطيات على مر الزمن، وكذلك تراجع نسبة الديمقراطيات ذات الأداء الجيد في جميع السمات الخمس.

المصدر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية (٢٠١٩). <<http://www.idea.int/gsoi-indices>>

الانخفاض الكبير في نسبة الأنظمة غير الديمقراطية في العقود الماضية (من ٦٨ في المئة من البلدان إلى ٢٠ في المئة فقط).

تشمل الأنظمة غير الديمقراطية الأنظمة الاستبدادية، حكم الحزب الواحد، الأنظمة العسكرية، الملكيات الاستبدادية، الدول الفاشلة أو البلدان التي مزقتها الحروب وتعصف بها نزاعات دون إحتكار مركزي لاستخدام القوة.

في معظم الأنظمة غير الديمقراطية، يجري تقييد الحريات المدنية بصورة منهجية. ففي كثير من الأحيان لا يوجد فصل واضح في السلطة، والسلطة القضائية تخضع عادة لسيطرة السلطة التنفيذية، وغالباً ما يجري منع الأحزاب السياسية المعارضة من العمل بحرية، وتقييد وسائل الإعلام بصورة منهجية وكذلك الأصوات الناقدة داخل المجتمع المدني، وذلك على الرغم من أن السلطة التنفيذية في الدول الفاشلة والبلدان التي دمرتها الحرب الأهلية لا تملك سلطات قمعية إستبدادية على السلطة القضائية وأحزاب المعارضة.

لا تزال نسبة كبيرة (٢٨ في المئة) من سكان العالم تعيش في دول غير ديمقراطية لأن عدداً من هذه الدول (أي الصين ومصر والعربية السعودية) يضم عدداً كبيراً من السكان. وتوجد الأنظمة غير الديمقراطية في جميع مناطق العالم ماعداً أمريكا الشمالية. وتعد منطقة الشرق الأوسط أقل المناطق ديمقراطية في العالم، حيث أكثر من نصف البلدان (٥٨ في المئة) غير ديمقراطي. ومن الدول غير الديمقراطية البالغ عددها ٣٢ دولة في العالم، توجد أكبر حصة (٣٤ في المئة) في أفريقيا، تليها آسيا والمحيط الهادئ (٣١ في المئة)، والشرق الأوسط (٢٢ في المئة). وأقل المناطق الفرعية ديمقراطية في العالم هي آسيا الوسطى التي لم تشهد حكماً ديمقراطياً قط، ووسط أفريقيا التي خلت من أي نظام ديمقراطي في عام ٢٠١٨. ولا يوجد في منطقتي شمال أفريقيا وشرق أفريقيا سوى ديمقراطية واحدة لكل منها.

تختلف أنماط الأداء حتى داخل الدول غير الديمقراطية. فبعض الدول غير الديمقراطية تسجل مستويات منخفضة في جميع السمات الديمقراطية—قراءة نصف الدول غير الديمقراطية (١٦) ينضوي تحت هذه الفئة في كافة المناطق التي تتواجد فيها مثل هذه الأنظمة—وبعضها الآخر يسجل درجة متوسطة في بعض سماتها. وتعد الإمارات العربية المتحدة الدولة الوحيدة غير الديمقراطية التي تسجل درجة عالية في إحدى سمات الديمقراطية، وهي الإدارة غير المتحيزة (بسبب انخفاض مستويات الفساد). وإذا جرى تحليل الأداء على مستوى السمات الفرعية أو المكونات الفرعية، فإن بعض الدول غير الديمقراطية تسجل أيضاً درجة عالية بشكل إستثنائي في بعض الجوانب. تصنف كوبا على سبيل المثال، ضمن فئة أفضل ٢٥ في المئة عالمياً في كل من الرعاية الأساسية والمساواة بين الجنسين.

بعض الديمقراطيات أصبحت أنظمة هجينة بشكل متزايد

• إزدادت نسبة الأنظمة الهجينة في العقود الأخيرة. وهذه الأنظمة تتشكل في بلدان تتبنى واجهات ديمقراطية (غالباً في شكل انتخابات دورية ولكنها غير تنافسية)، تترافق عموماً مع قيود صارمة على الحريات المدنية وغيرها من الحقوق الديمقراطية. وقد تضاعفت نسبة الأنظمة الهجينة أكثر من أربعة أضعاف منذ عام ١٩٧٥، من سبع بلدان (أو ٥ في المئة) إلى ٢٨ بلد (أو ١٨ في المئة) في عام ٢٠١٨.

• أكثر من نصف الأنظمة الهجينة في العالم موجود في أفريقيا. كما تضم منطقة الشرق الأوسط عدداً كبيراً من هذه الأنظمة. وتوجد أنظمة هجينة في جميع المناطق باستثناء أمريكا الشمالية. وفي عام ٢٠١٨ أصبحت باكستان وتنزانيا أحدث الديمقراطيات التي إرتدت إلى نظام هجين.

• النظام الهجين في معظم الحالات ليس مرحلة إنتقالية نحو الديمقراطية، بل سمة مميزة للنظام. فهناك ٧١ في المئة من الأنظمة الهجينة في العالم لم تكن ديمقراطية على الإطلاق. وأقل من ثلث ديمقراطيات الموجة الثالثة (٣٠ في المئة) مر بمرحلة هجينة قبل التحول إلى الديمقراطية. وقد شهدت نسبة ضئيلة جداً (٢٠ في المئة) من الأنظمة الهجينة وغير الديمقراطية في العالم إنتكاسات ديمقراطية في مرحلة ما من العقود الأربعة الماضية.

• مع ذلك، تحول إثنان من أكثر الأنظمة الهجينة في العالم (أرمينيا وماليزيا) إلى الديمقراطية في عام ٢٠١٨. فبعد أكثر من أربعة عقود من نظام حكم هجين، أصبحت ماليزيا دولة ديمقراطية بعد إنتخابات ٢٠١٨ العامة التي أنهت إحتكار إئتلاف الجبهة الوطنية بسبب وجود معارضة موحدة ومجتمع مدني قوي. وشهدت أرمينيا، وهي نظام هجين منذ إستقلالها في عام ١٩٩١، موجة إحتجاجات شعبية إنطلقت في عام ٢٠١٨ وأدت إلى إستقالة رئيس وزرائها ورئيسها الذي بقي في منصبه لفترة طويلة، وفوز المعارضة في الانتخابات اللاحقة. وتبين هاتين الحالتين التطلعات الديمقراطية الشعبية القوية الموجودة حتى في الأنظمة التي لم تشهد حكماً ديمقراطياً في تاريخها.

• يرتبط النظام الهجين بديمقراطية ضعيفة وهشة. وفي نحو نصف الديمقراطيات الهشة، كان نظام الحكم الهجين مرحلة إنتقالية بالنسبة لتلك التي تراجعت إلى حالة غير ديمقراطية (إنتقال عكسي). وفي بقية الديمقراطيات الهشة، أدى إنتكاس الديمقراطية إلى نظام هجين بالكامل، ولكنها لم تسبب إرتداداً كاملاً إلى نظام غير ديمقراطي.

إستحكام الأنظمة غير الديمقراطية وتعمق إستبداده

• لا تزال الدول غير الديمقراطية والأنظمة الهجينة تمثل معاً ٣٨ في المئة من بلدان العالم. فهناك أكثر من ثلاثة مليارات يمثلون ٤٣ في المئة من سكانه يعيشون في ظل مثل هذه الأنظمة، رغم

على الرغم من أن عدداً من الأنظمة الهجينة وغير الديمقراطية حققت بعض التقدم في مؤشرات الديمقراطية في السنوات العشر الماضية، فقد أصبح عدد كبير منها إستبدادياً بصورة متزايدة. وتعرّف مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية هذه العملية (التي تسمى تعمق الاستبداد) بأنها تدهور كبير في ثلاثة على الأقل من السمات الفرعية للديمقراطية في الأنظمة الهجينة أو غير الديمقراطية على إمتداد خمس سنوات (أنظر الجدول ٢-٥). وفي بعض الحالات، دفع ذلك بعض الأنظمة الهجينة لتصبح غير ديمقراطية، كما حصل في فنزويلا في عام ٢٠١٧ وكمبوديا في عام ٢٠١٨. وقد إزداد عدد البلدان التي شهدت تعمق الاستبداد في العقد الماضي، وبلغ الآن أعلى مستوى له منذ عام ١٩٧٥.

الحيز المدني يتقلص

مكن التوسع الديمقراطي العالمي في العقود الأربعة الماضية من إحداث تحول في الحيز المدني في جميع مناطق العالم. وقد أمكن إحداث هذا التوسع باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعن طريق تحول الأحزاب السياسية، مع إنتقال نحو المشاركة الفردية خارج الهياكل التنظيمية الرسمية وتعبئة المواطنين وبناء الشبكات بأشكال تفاعل أكثر مرونة وسرعة، وغالباً بتسهيل من وسائل التواصل الاجتماعي.

- أثبتت نسبة كبيرة من الدول غير الديمقراطية في العالم إستمرارها على الوضع الراهن ولم تشهد حكماً ديمقراطياً في تاريخها. إن أكثر من نصف الدول غير الديمقراطية في العالم (١٨ من أصل ٣٢)، وكذلك الأغلبية العظمى (٧٣ في المئة) من الديمقراطيات الهجينة وأنظمة الحكم غير الديمقراطية مجتمعة، لم تكن أبداً ديمقراطية في أي وقت منذ عام ١٩٧٥. ولا ينبغي التقليل من شأن تأثير هذه الدول المتمسكة بالنظام غير الديمقراطي على المشهد الديمقراطي العالمي. فما قامت به الصين (وروسيا) في فنزويلا من تقديم قروض ميسرة لنظام نيكولاس مادورو مقابل النفط المدعوم، يعتبر عاملاً رئيسياً في الحفاظ على سلطة النظام الحاكم. وفي حالة كمبوديا، تمثل القروض غير المشروطة المقدمة إلى الحكومة، بالإضافة إلى الاستشارات الاقتصادية الكبيرة، أيضاً عنصراً أساسياً في فهم تعميق الحكم الاستبدادي في البلاد، مما يساعد على حماية النظام من الضغوط الدولية. وتستثمر الصين في جميع مناطق العالم، وتفيد التقارير أيضاً بأنها تمارس نفوذها السياسي والاقتصادي من خلال تصدير تكنولوجيا مراقبة إلى أنظمة غير ديمقراطية.

الجدول ٥-٢

البلدان التي تشهد تعمق الاستبداد، ٢٠١٣-٢٠١٨

ضمن فئة الأنظمة غير الديمقراطية	تحول من نظام هجين إلى نظام غير ديمقراطي	ضمن فئة الأنظمة الهجينة	عدد حالات التراجع في السمات الفرعية، ٢٠١٣-٢٠١٨	البلدان
	٢٠١٧		٨	فنزويلا
X			٨	اليمن
X			٧	بوروندي
X			٥	جنوب السودان
X			٣	مصر
X			٣	موريتانيا
		X	٣	توغو
X			٣	البحرين
	٢٠١٨		٣	كمبوديا

ملاحظة: البلدان ذات الأنظمة الهجينة أو غير الديمقراطية التي تشهد تدهوراً كبيراً في ثلاث سمات فرعية على الأقل على إمتداد خمس سنوات.

المصدر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية (٢٠١٩). <<http://www.idea.int/gsoi-indices>>.

وسجل تراجعاً قدره ٣ في المئة منذ عام ١٩٧٥، باستثناء أمريكا اللاتينية والكاريبية. وقد تضاعفت نسبة الديمقراطيات التي شهدت مستويات مرتفعة من الفساد بأكثر من الضعف خلال ٤٠ عاماً: في عام ١٩٧٥، كان لدى ٩ في المئة من الديمقراطيات مستويات عالية من الفساد (٣ من ٣٥ بلداً)، بينما وصلت النسبة إلى ٢٥ في المئة في عام ٢٠١٨ (٢٤ من ٩٧ بلداً). وهكذا، فإن الديمقراطية لا تقدم ضماناً تجاه الفساد، فالفساد ليس فقط يضعف ثقة الناس بالسياسيين، بل يمكن أن يسهم أيضاً في تقويض الثقة بالحكومة وبالديمقراطية عموماً. إن عدم إحراز تقدم في الحد من الفساد يترك آثاراً خطيرة على إستدامة واستقرار وصحة الديمقراطيات القديمة والحديثة على حد سواء. ويعتبر عجز بعض البلدان عن كبح الفساد بفاعلية أحد أسباب صعود الشعبوية. وفي الوقت نفسه، تعتبر الأنظمة غير الديمقراطية والهجين أكثر فساداً بكثير من الأنظمة الديمقراطية. وكمجموع، تعاني نصف بلدان العالم تقريباً (٤٣ في المئة) من مستويات عالية من الفساد.

تُظهر مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية أن غياب الفساد هو السمة الديمقراطية الأكثر ارتباطاً بتلبية الاحتياجات الأساسية (التي تتجسد في مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية من خلال مؤشرات رصد التغذية، محور الأمية، العمر المتوقع والمساواة في الصحة). ولذلك، فإن ارتفاع مستويات الفساد يشكل عقبة أمام التنمية البشرية وتحقيق خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة برمتها.

لم تزد المساواة بين فئات المجتمع، التي تقيس المساواة في الحصول على السلطة السياسية وتمتع فئات المجتمع بالحريات المدنية، إلا بنسبة ١٠ في المئة، مما يجعلها ثاني أبطأ جانب في التقدم ضمن إطار الحالة العالمية للديمقراطية. وبالمثل، لم تتقدم المستويات العالمية لاستقلال القضاء إلا بنسبة ١٥ في المئة منذ عام ١٩٧٥.

قياساً بمعدل التقدم المحرز في السنوات العشر الماضية، سيستغرق تحقيق المساواة بين الجنسين في البرلمانات ٤٦ سنة أخرى. فالنساء لا تشغلن سوى ٢٤ في المئة من مقاعد برلمانات العالم. ولم تحقق أي منطقة 'النسبة المطلوبة الأدنى' البالغة ٣٠ في المئة (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٩ ب)، رغم أن بعض المناطق الفرعية قد حققتها، مثل شمال وغرب أوروبا (٣٦ في المئة)، وشرق أفريقيا (٥، ٣٤ في المئة)، وأمريكا الوسطى والمكسيك (٣٢ في المئة) (مشروع أنواع الديمقراطية Dem-٢٠١٩). وعلى الرغم من أوجه التقدم هذه، لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود جادة لتحقيق المساواة السياسية للرجال والنساء.

• هناك تحديان رئيسيان يتعلقان بالحيز المدني: تقلص الحيز المدني في كثير من البلدان وظهور عناصر 'غير مدنية' في المجتمع المدني.

• الحيز المدني يتقلص في جميع مناطق العالم وجميع أنواع الأنظمة. وتبين مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية أن معظم البلدان تشهد تدهوراً في مجالات الديمقراطية المتصلة بالحيز المدني. ويلاحظ هذا التدهور في بلدان مختلفة، بما في ذلك التآكل الديمقراطي والتراجع الديمقراطي وتعميق الاستبداد. ولهذا آثار خطيرة على سلامة الديمقراطية واستدامتها—فوجود حيز مدني نابض بالحياة أمر أساسي لبناء ديمقراطيات سليمة وإدامتها وحمايتها من التهديدات.

• الجانبان اللذان شهدا تراجعاً في الحيز المدني لأكثر عدد من البلدان هما الحريات المدنية (ولا سيما حرية التعبير، ولكن أيضاً حرية تشكيل الجمعيات والتجمع، السلامة والأمن الشخصيين، وحرية الدين وحرية الحركة) ونزاهة الإعلام. كما شهدت مستويات مشاركة المجتمع المدني تراجعاً كبيراً في عدد من البلدان. ومنذ العام ٢٠١٢-٢٠١٣، شهدت الجوانب الثلاثة هذه تراجعاً على حساب المكاسب لأول مرة منذ ٤٠ عاماً. (الأشكال ٢-١٣، ٢-١٤، و٢-١٥).

• على الرغم من أن أوروبا لا تزال تتمتع بمستويات من الحيز المدني أعلى من بقية مناطق العالم، فإنها المنطقة التي تضم أكبر نسبة من البلدان التي تشهد تدهوراً في جانبي الحريات المدنية ونزاهة الإعلام. وأيضاً، شهدت مناطق أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والكاريبية عدداً متساوياً من البلدان التي تسجل تراجعاً في نزاهة الإعلام.

• وفي نفس الوقت الذي كانت فيه العناصر غير المدنية متواجدة دوماً ضمن المجتمع المدني، فقد تبلورت منها أشكال جديدة واكتسبت صوتاً أكثر قوة وأصبحت أكثر وضوحاً في السنوات الأخيرة. وبعض هذه الأصوات هي نتاج مجتمعات ديمقراطية وحقوق مكتسبة دستورياً (مثل حرية التعبير) وتشمل حركات اليمين المتطرف في الديمقراطيات القديمة مثل ألمانيا، السويد أو الولايات المتحدة.

التقدم المحرز في الجوانب الحاسمة الأخرى للديمقراطية كان بطيئاً

• شهدت الجوانب الديمقراطية أبطأ تقدم خلال العقود الأربعة الماضية، كالححد من الفساد والنهوض بالشاركية السياسية وتعزيز استقلال القضاء وتحسين المساواة السياسية بين الجنسين.

• يعد غياب الفساد الجانب الوحيد من جوانب الديمقراطية الذي تدهور على الصعيد العالمي في العقود الأربعة الماضية،

والطبقة المتوسطة الأكثر وعياً وحراكاً سياسياً. ومن العوامل الأخرى تحول الثقافة السياسية وتفككها نتيجة تزايد النزعة الفردية، والنشأة والاستقطاب في المجال العام وتعمقها بسبب ظهور التكنولوجيات الجديدة ووسائل التواصل الاجتماعي.

تشمل العوامل الاقتصادية التي تدفع الناخبين إلى تأييد الشعبوية توقعات الطبقة الوسطى الصاعدة من الديمقراطية التي خيبت أملهم بادائها الضعيف (على سبيل المثال في تعزيز النمو والتوظيف أو في الحد من الفساد)؛ تحول سوق العمل الناجم عن التقدم التكنولوجي، مما أدى بدوره إلى زيادة في الفوارق الاجتماعية والاقتصادية المحلية؛ العولمة وفقدان السيطرة الوطنية على القرارات السياسية الرئيسية؛ والضعف الناتج عن الأزمات الاقتصادية والمالية لعام ٢٠٠٨.

تبين مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية أن الحكومات الشعبية تقلل من جودة الديمقراطية مقارنة بالحكومات غير الشعبية. والجانب الوحيد الذي تؤدي فيه هذه الحكومات أداءً أفضل هو المشاركة الانتخابية.

تزايد تشويه المبادئ الانتخابية لأغراض غير ديمقراطية

• هناك اليوم ٦٢ في المئة من البلدان تنظم انتخابات دورية حرة ونزيهة وتنافسية، وتسجل أكثر من نصف الأنظمة الديمقراطية في العالم (٥٩ في المئة) مستويات عالية من الانتخابات النزيهة.

الشعبوية في تصاعد مرة أخرى

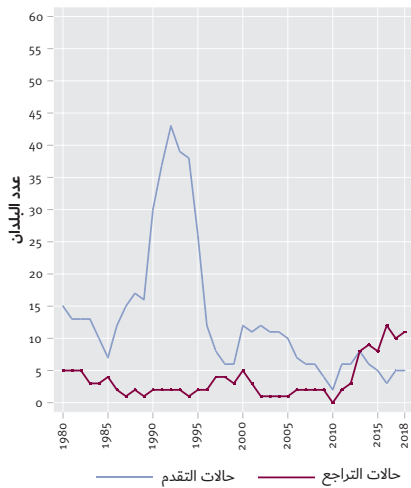
- على إمتداد العقد الماضي، نجحت الأحزاب الشعبوية والسياسيون الشعبويون في زيادة عدد ناخبهم. كما دفع الاستياء من فشل الأحزاب السياسية التقليدية في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الكثير من الناخبين إلى دعم مسارات بديلة للعمل السياسي، مما أسهم في ظهور أحزاب وحركات متطرفة من اليمين واليسار على السواء. فأكثر من نصف البلدان التي شهدت تراجعاً ديمقراطياً حديثاً خلال العقود الماضية قادتها حكومات شعبية.
- تظهر الأطراف الشعبوية غالباً عدم احترام لمؤسسات المساءلة التي تدقق عمل الحكومة وتحمي التعددية السياسية وتشكل ديمقراطية ليبرالية. وهذا الاستعداد الفطري للسلطة غير المقيدة يحول الشعبوية إلى تهديد للديمقراطية. ولكن البعض يقول أيضاً إن السياسيين الشعبويين ساعدوا في إدراج قضايا مهمة على جدول الأعمال (كالفساد في الأنظمة الديمقراطية) والذي يتعين على الديمقراطيات مواجهته كي تستعيد هذه الأنظمة شرعيتها.
- تختلف مسببات صعود الشعبوية من بلد إلى آخر، ولكن يمكن تقسيمها عموماً إلى عوامل سياسية وعوامل اقتصادية.
- من العوامل السياسية التي تحرك التعبئة الشعبوية هي أزمة تمثيل الأحزاب السياسية التقليدية؛ وانخفاض عضوية الأحزاب؛

الشكل ٢-١٥

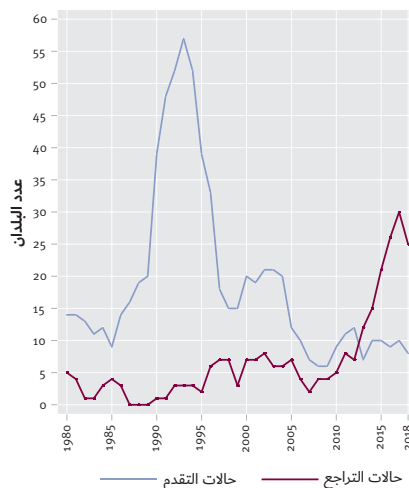
الشكل ٢-١٤

الشكل ٢-١٣

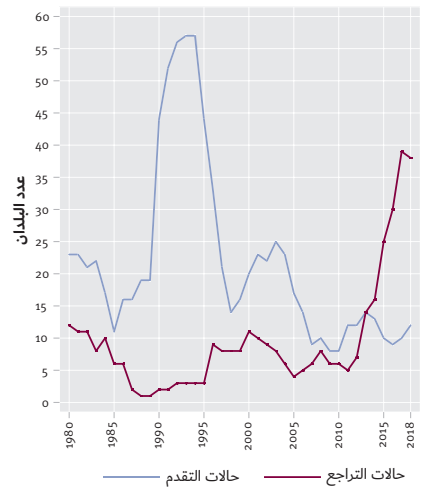
حالات تقدم وتراجع كبيرة في مشاركة المجتمع المدني، ٢٠١٨-١٩٨٠



تقدم وتراجع نزاهة الإعلام، ٢٠١٨-١٩٨٠



تقدم وتراجع الحريات المدنية، ٢٠١٨-١٩٨٠



ملاحظة: حالات التقدم والتراجع تعني البلدان التي شهدت تقدماً أو تراجعاً إحصائياً كبيراً على إمتداد خمس سنوات في الفترة ٢٠١٨-١٩٨٠.

ملاحظة: حالات التقدم والتراجع تعني البلدان التي شهدت تقدماً أو تراجعاً إحصائياً كبيراً على إمتداد خمس سنوات في الفترة ٢٠١٨-١٩٨٠.

ملاحظة: حالات التقدم والتراجع تعني البلدان التي شهدت تقدماً أو تراجعاً كبيراً إحصائياً على إمتداد خمس سنوات في الفترة ٢٠١٨-١٩٨٠.

المصدر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، الحالة العالمية للديمقراطية (٢٠١٩). <<http://www.idea.int/gsd-indices>>.

المصدر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية (٢٠١٩). <<http://www.idea.int/gsd-indices>>.

المصدر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية (٢٠١٩). <<http://www.idea.int/gsd-indices>>.

سياسية تترك آثاراً سلبية عميقة على المجتمعات. ومن البلدان التي شهدت عملياتها الانتخابية مؤخراً مخالفات وأوجه خلل حقيقيّة أو ملموسة أدت إلى تأخير الانتخابات أو إلغائها أو الطعن فيها أو إعادة إدارتها: كينيا (٢٠١٧)، فنزويلا، جمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق (٢٠١٨)، وتركيا ونيجيريا (٢٠١٩).

بالنسبة للبلدان التي تطبق إصلاحات ديمقراطية واسعة في إطار مراحل انتقالية، يعدّ تنقيح القواعد الانتخابية وتعزيز الأنظمة الانتخابية أمراً أساسياً لضمان إستدامة هذه العمليات. بالإضافة إلى ذلك، توفر وسائل التواصل الاجتماعي قناة تنتشر فيها الشائعات والمعلومات المضللة بمعدل غير مسبوق، مما يساهم أيضاً في تقويض الثقة بالعمليات الانتخابية. وتزداد باضطراب، الحاجة إلى تنظيم أكثر صرامة لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي.

- على الرغم من الانتخابات أصبحت هي القاعدة وليس الاستثناء، فإن الكثير من الأنظمة غير الديمقراطية تستخدمها كوسيلة لإضفاء الشرعية الداخلية والخارجية. وفي البلدان التي تحكمها أنظمة هجينة أو غير ديمقراطية، تُخدم الانتخابات غرض تعزيز الواجهة الديمقراطية. وهذا التشويه للمبادئ الانتخابية لأغراض غير ديمقراطية يساهم في تقويض ثقة الجمهور بقيمة العملية الانتخابية في البلدان الديمقراطية.
- تتمكن معظم العمليات الانتخابية التي تجري في العالم من التغلب بنجاح على المعوقات التقنية الحتمية وتيسير انتقال منظم للسلطة. ولكن هذه العمليات عندما تواجه تحديات تقنية خطيرة وجهوداً كبيرة لإفقادها الشرعية، فإنها قد تفشل في تحقيق نتائج موثوقة أو يمكن الركون إليها. وقد تسبب الانتخابات الفاشلة أزمات

المربع ١-٢

التكنولوجيات الجديدة والديمقراطية

تساهم التكنولوجيات الجديدة، كتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي، في إحداث تحول عميق في المشهد الديمقراطي العالمي. فهي توفر إمكانات غير مسبوقة لتعميق الديمقراطية، وفي الوقت نفسه تخلق تحديات ومخاطر جديدة أمامها.



- يمكن للمعلومات المضللة أن تشوش وتؤدي العمليات الديمقراطية، خصوصاً في العمليات الانتخابية
- تزيد الاستقطاب، والذي يمكن أن يكون أرضية خصبة للانتكاس الديمقراطي
- تقلل نوعية المعلومات للمواطنين لإتخاذ قرارات مدروسة
- تقوض البيئة الإعلامية الضعيفة تدقيق عمل الحكومة، بما يسهل الممارسات الفاسدة وغير المسؤولة
- أدوات لزيادة صلابة الاستبداد



- تقوي العمل التشاركي
- تُحول المشهد الاعلامي والمعلوماتي نحو الديمقراطية
- تزيد من تدقيق عمل الحكومة ووسيلة السيطرة الشعبية، والتي يمكن أن تقلل من الفساد وتعزز الادارة غير المتحيزة
- تجسير الهوة بين المواطنين/الناخبين وصانعي القرار
- تقوية الحكومة التمثيلية
- تزيد المساواة السياسية
- تزيد الضغط من أجل التغيير السياسي والديمقراطي

النتائج الرئيسية: الديمقراطية وأهداف التنمية المستدامة

السلام، العدل والمؤسسات القوية



الجدول ٦-٢

الديمقراطية وأهداف التنمية المستدامة

مقاصد الأهداف	الوصف	التقدم
المقصد ١٦-١	الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان	تراجعات ↓
المقصد ١٦-٣	تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة	تقدم متفاوت
المقصد ١٦-٥	الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما	تقدم ↑
المقصد ١٦-٦	إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات	تقدم متفاوت
المقصد ١٦-٧	ضمان إتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات	تقدم متفاوت
المقصد ١٦-١٠	كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية	تراجعات ↓
المقصد ٥-٥	كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامّة	تراجعات ↓

توفر مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية بيانات تكمل المؤشرات الرسمية لتتبع التقدم المحرز في تحقيق ثمانية من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٦ والهدف ٥-٥ (أنظر الجدول ٦-٢ والشكل ١٦-٢)¹.

وفقاً لمؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية، يواجه التقدم العالمي في تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة تحديات كبيرة، على الرغم من ملاحظة بعض أوجه التقدم. ومن بين مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية الثمانية عشرة التي تقيس التقدم في الهدف ١٦، شهد ١٢ مؤشراً تدهوراً كبيراً، وأظهرت خمسة مؤشرات فقط تقدماً، وبقي مؤشر واحد على حاله.

ومقاصد الهدف ١٦ التي تواجه أكبر التحديات، وتجاوزت حالات التراجع فيها حالات التقدم، المقصد ١٦-١ المتعلق بالحد من العنف والمقصد ١٠-١٦ المتعلق بحرية التعبير والحريات الأساسية.

ومن المقاصد التي تسجل تقدماً أكثر من التراجع المقصد ٥-١٦ المتعلق بالحد من الفساد. بيد أن هناك حاجة إلى إحراز تقدم أكثر إستدامة في هذا المقصد لأن ٤٣ في المئة من بلدان العالم لا تزال تعاني من مستويات عالية من الفساد، وهو ما يشكل عائقاً رئيسياً أمام التنمية البشرية.

أما المقاصد التي شهدت تقدماً متفاوتاً فهي: ٣-١٦ (سيادة القانون)، مع وجود تقدم ملحوظ في الوصول إلى العدالة والتطبيق الواضح للقوانين، ولكن مع تراجع في إستقلال القضاء؛ المقصد ٦-١٦ حول المؤسسات الفعالة، حيث شهد تراجعاً في إستقلال القضاء وحرية الأحزاب السياسية ومشاركة المجتمع المدني، ولكنه حقق تقدماً في البرلمان الفعالة؛ و٧-١٦ (إتخاذ القرارات على نحو تشاركي)، حيث شهد تراجعاً في الانتخابات النزيهة والحكومة المنتخبة، وثباتاً في المشاركة الانتخابية والديمقراطية المحلية، وتقدماً في البرلمان الفعال.

المساواة بين الجنسين



شهد المقصد ٥-٥ من الهدف ٥ أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتمثيل السياسي للمرأة تراجعاً، حيث سجل بلدان إثنان تراجعاً منذ عام ٢٠١٥ ولم يحرز أي بلد آخر تقدماً.

المصادر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية (٢٠١٩)، <<http://www.idea.int/gsod-indices>> - الأمم المتحدة، «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، وثيقة الأمم المتحدة RES / A / 70 / 1، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، <http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E>

الشكل ٢-١٦

إطار المفاهيم الخاص بمؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية وارتباطه بأهداف التنمية المستدامة



* سمة فرعية لقياس الهدف ١٦ بصورة غير مباشرة

الفصل ٣ النتائج الرئيسية للمناطق

العالمية للديمقراطية ٢٠١٩ نظرة عامة عن حالة الديمقراطية في هذه المناطق؛ ويلخص هذا الفصل نتائج المناطق الواردة في التقرير الكامل.

تستند مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية إلى ٩٧ مؤشراً تقيس توجهات التنمية الديمقراطية في ١٥٨ بلداً، مقسمة إلى ست مناطق رئيسية هي: أفريقيا، آسيا والمحيط الهادئ، أوروبا، أمريكا اللاتينية والكاريبية، الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية. ويقدم تقرير الحالة

نتائج منطقة أفريقيا

الحرية المدنية. ويتركز الأداء الجيد في المنطقة الفرعية غرب أفريقيا، يليها جنوب أفريقيا. ومن البلدان التي سجلت درجات عالية في هذا المقياس، نمة ١٤ بلداً ديمقراطياً (٨٧ في المئة) وبلدان إثنان (١٢ في المئة) فيهما نظام هجين. ولا يوجد أي نظام غير ديمقراطي فيه مستويات عالية من الحرية المدنية.

أصبحت الانتخابات هي القاعدة وليس الاستثناء في جميع أنحاء أفريقيا. فهناك أربعة بلدان فقط (إريتريا وليبيا والصومال وجنوب السودان) لا تجري أي شكل من أشكال الانتخابات، حيث سجلت صفراً في مؤشر الانتخابات النزيهة وحق الاقتراع العام. وبالتالي، في الحكومة التمثيلية. وعلى الرغم من أن ليبيا وجنوب السودان أجرتا إنتخابات في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٠ على التوالي، فلا يوجد إنتخابات دورية في هذين البلدين بسبب الحرب الأهلية الطويلة. وفي بعض بلدان غرب أفريقيا مثل سيراليون وليبيريا، حلت الانتخابات الديمقراطية وحكومات أقوى محل الحروب الأهلية طويلة الأمد.

بين ديمقراطيات الموجة الثالثة الجديدة، حققت تونس أكبر تقدم ديمقراطي، وتصنف حالياً ضمن فئة أفضل ٢٥ في المئة عالمياً في سبع سمات فرعية للديمقراطية. كما تقدم غامبيا مثلاً آخر من ديمقراطيات الموجة الثالثة جديدة لإرساء الديمقراطية التي شهدت تقدماً ديمقراطياً كبيراً منذ انتقالها في عام ٢٠١٧.

تحديات أمام الديمقراطية

مع أن الديمقراطيات تشكل النمط الأكثر شيوعاً بين أنواع الأنظمة في أفريقيا، لا يزال فيها ١١ بلداً مصنفة غير ديمقراطية، أي ٢٣ في المئة من بلدان المنطقة.

وفي أفريقيا أيضاً أكبر نسبة من الأنظمة الهجينة في العالم، حيث يقع أكثر من ثلث بلدانها (١٨ بلداً) ضمن هذه الفئة. وتعد تنزانيا بين آخر البلدان التي تراجعت إلى نظام هجين في عام ٢٠١٨.

تطورات إيجابية

- **تشهد أفريقيا منذ عام ١٩٧٥ ثاني أكبر توسع للديمقراطية بعد أمريكا اللاتينية والكاريبية.** فقد شهدت أفريقيا توسعاً ديمقراطياً ملحوظاً في العقود الأخيرة، لا سيما منذ أوائل التسعينيات عندما نظمت بلدان كثيرة في المنطقة إنتخابات متعددة الأحزاب.
- في عام ١٩٧٥، كان هناك ٤١ بلداً غير ديمقراطي في حين لم تصنف سوى ثلاثة بلدان على أنها ديمقراطية. وبحلول عام ٢٠١٨، تضاعفت نسبة الديمقراطيات خمس مرات ووصلت إلى ٢٠ بلداً، مما جعل نسبة الأنظمة الديمقراطية هي الأكثر شيوعاً بين أنواع الأنظمة الحاكمة في المنطقة (٤١ في المئة).
- **تعززت الحكومة التمثيلية في أفريقيا.** يتمتع معظم البلدان العشرين المصنفة ديمقراطية بمستويات متوسطة من الحكومة التمثيلية. وهناك بلد واحد فقط (موريشيوس) يتمتع بمستوى عالٍ من الحكومة التمثيلية.
- في الفترة ما بين ١٩٧٥ و ٢٠١٨، أعقب المكاسب المسجلة في مؤشر الحكومة التمثيلية تقدم في مؤشري تدقيق عمل الحكومة والحقوق الأساسية.
- **لا تزال التطلعات الديمقراطية في أفريقيا قوية.** فقد شهدنا مطالبات شعبية بالتغيير الديمقراطي في بلدان يحكمها قادة مستبدون منذ فترة طويلة في إثيوبيا (٢٠١٤-٢٠١٨) وغامبيا (٢٠١٦)، مما أدى إلى إصلاحات ديمقراطية أولية في الأولى وإلى انتقال ديمقراطي في الأخيرة بعد ٢٢ عاماً من حكم غير ديمقراطي. كما تشهد الاحتجاجات الكبيرة المؤيدة للديمقراطية التي هزت الجزائر ومصر والسودان في عام ٢٠١٩ على المطالب المتزايدة بالديمقراطية في أنظمة هجينة وغير ديمقراطية راسخة في المنطقة.
- **الحرية المدنية هي أحد أفضل جوانب الديمقراطية أداءً في أفريقيا.** ففي عام ٢٠١٨، سجل ٣٣ في المئة من البلدان مستويات عالية من

الاجتماعي-الاقتصادي، ولا يزال ضعف مشاركتها عقبة رئيسية أمام معظم البلدان.

على الرغم من توسع الديمقراطية في المنطقة، شهدت بلدان عدة تراجعاً كبيراً في السنوات الأخيرة. ومن الأمثلة الواضحة هي مصر التي شهدت، في أعقاب الانتفاضات العربية، مزيداً من التدهور الديمقراطي وتعميق الحكم الاستبدادي.

إستقلال القضاء هو أحد أضعف جوانب الديمقراطية في أفريقيا. فمستويات هذا الاستقلال ضعيفة في قرابة نصف بلدان المنطقة.

أفريقيا هي المنطقة الأعلى بمعدلات الفساد، وفيها أكبر نسبة من الديمقراطيات التي تعاني من مستويات عالية من الفساد. ويرتبط إرتفاع مستويات الفساد إرتباطاً وثيقاً بتراجع مستويات التنمية البشرية. وبالتالي، فإن لذلك آثاراً ضارة على التنمية المستدامة في المنطقة.

- **على الرغم من المكاسب التي تحققت في العقود الماضية، لا يزال إجراء الانتخابات في عدد من البلدان الأفريقية منقوصاً.** ومع أن المنطقة شهدت زيادة في عدد حالات إنتقال السلطة من الحكم إلى أحزاب المعارضة، فإن عدداً من البلدان أخفقت في إجراء إصلاحات رئيسية تعزز نزاهة العمليات الانتخابية. وتشكل الانتخابات المتنازع عليها سمة مشتركة بين العمليات الانتخابية في المنطقة، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى إندلاع أعمال عنف متصلة بالانتخابات.
- **ثمة تحديات أخرى أمام توطيد الديمقراطية في أجزاء كثيرة من أفريقيا اليوم ترتبط بالصراعات والحروب الأهلية.** ففي بلدان عدة، تلاشت المكاسب المحققة بسبب العنف أو العودة إلى الحكم العسكري أو الفشل في تحول العملية السياسية.
- **تحول مجموعة من التحديات دون تنفيذ مبادرات إقليمية وقطرية عن المساواة بين الجنسين.** فالمرأة في أفريقيا تفتقر بدرجات متفاوتة، إلى المساواة في فرص الوصول إلى السلطة السياسية والمركز

نتائج منطقة الشرق الأوسط

تحديات أمام الديمقراطية



أثارت الانتفاضات العربية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ الآمال في إحراز تقدم ديمقراطي في الشرق الأوسط، وبدأت كما لو أنها نقطة تحول في تاريخ الديمقراطية في المنطقة. ولكن العديد من الحركات التي طالبت بالديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعثرت بعد ذلك. وباستثناء تونس في شمال أفريقيا، فقد أجهضت جميع عمليات الانتقال المتوقعة.

لا يزال الشرق الأوسط أقل المناطق ديمقراطية في العالم. ويتضح ذلك بسهولة من إنخفاض عدد الديمقراطيات (بلدان إثنان فقط من أصل ١٣). كما تضم المنطقة أكبر نسبة من الأنظمة غير الديمقراطية لأن أكثر من نصف بلدانها (٥٨ في المئة) غير ديمقراطية، وربع بلدانها أنظمة هجينة.

المؤسف أن الدول غير الديمقراطية في الشرق الأوسط أثبتت أيضاً قدرتها على الصمود. فهناك ١٠ من أصل ١٣ بلداً لم تشهد حكماً ديمقراطياً قط في تاريخها. ولم يتغير أبداً وضع النظام في ستة من هذه البلدان، في حين شهدت البلدان الأربعة المتبقية فترات من النظام الهجين.

تطورات إيجابية



- **وفقاً لمؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية، لم يوجد في الشرق الأوسط سوى نظامين ديمقراطيين في عام ٢٠١٨: العراق، الذي يعتبر ديمقراطية ضعيفة جداً، ولبنان، الذي يعتبر ديمقراطية هشة.**
- **العراق هو البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي أثبتت فيه الديمقراطية قدرتها على الصمود.** فرغم أن مؤسساته الديمقراطية لا تزال هشة، فإنه لم يتراجع إلى نظام هجين منذ تحوله إلى الديمقراطية في عام ٢٠١٠. والعراق دولة ديمقراطية ضعيفة للغاية، مع مستويات منخفضة من الإدارة النزيهة والعمل التشاركي، ومستوى الحقوق الأساسية فيه بين أضعف ٢٥ في المائة من بلدان العالم.
- **بذلت بعض الجهود بشأن المساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط.** ولا تزال هناك حاجة إلى كثير من الجهد، ولكن لوحظ إتخاذ خطوات صغيرة. فقد طبق العراق حصصاً للمرأة في السلطة التشريعية، وحددت العربية السعودية حصصاً للنساء في مجلس الشورى. ولكن ذلك يعتبر محاولة لترضية الشركاء الغربيين أكثر منه إصلاح جوهري لصالح المساواة بين الجنسين.

نتائج منطقة الأمريكتين

نتائج منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي

تطورات إيجابية



- تعد منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ثالث أكثر المناطق ديمقراطية في العالم، بعد أمريكا الشمالية وأوروبا، حيث تصنف جميع بلدانها ديمقراطية باستثناء ثلاثة. وقد أثبتت ديمقراطيات المنطقة قدرتها على الصمود. ومن البلدان الخمسة التي كانت ديمقراطيات في عام ١٩٧٧، حافظت أربعة (كولومبيا، كوستا ريكا، جامايكا، وترينيداد وتوباغو) على النظام الديمقراطي دون إنقطاع. وأيضاً ظل قرابة ٧٥ في المئة من ١٦ بلد والتي تحولت إلى الديمقراطية بعد عام ١٩٧٧، بلداناً ديمقراطية من دون إنقطاع.
- **المشهد الديمقراطي في أمريكا اللاتينية والكاريبي غير متجانس.** وفي الوقت نفسه، يتميز عدد صغير من الديمقراطيات بأدائها الرفيع. فمن بين أفضل خمسة بلدان في العالم في مؤشر الحكومة التمثيلية، يوجد ثلاثة في أمريكا اللاتينية (شيلي وكوستا ريكا وأوروغواي). وفي عام ٢٠١٨، حققت دولتان في المنطقة هما ترينيداد وتوباغو وأوروغواي (من أصل ٢١ دولة في العالم) نتائج عالية في جميع سمات الديمقراطية. وسجلت شيلي وكوستا ريكا وجامايكا درجات عالية في أربع من السمات الخمس. كما يعد الأداء الديمقراطي لهذه البلدان الخمسة مرتفعاً مقارنة ببقية بلدان العالم. فجميعها تصنف ضمن أفضل ٢٥ بالمئة عالمياً في مؤشرات الحكومة التمثيلية، الحقوق الأساسية، تدقيق عمل الحكومة والإدارة غير المتحيزة (باستثناء جامايكا في المؤشر الأخير).
- جوانب الديمقراطية الأفضل أداءً في أمريكا اللاتينية مقارنة ببقية دول العالم هي **المشاركة الانتخابية** (التي تسجل المنطقة فيها أعلى المستويات في العالم مع آسيا والمحيط الهادئ) و**حرية الدين** (وتحقق فيه المنطقة درجات أعلى من أوروبا). وفي جميع السمات الأخرى للديمقراطية، حققت المنطقة ثالث أفضل أداء، بعد أمريكا الشمالية وأوروبا.
- حققت أمريكا اللاتينية والكاريبي أكبر تقدم في مجال المساواة السياسية للنوع الاجتماعي في العقود الماضية. وهي، إلى جانب أوروبا، تشهد أعلى تمثيل للمرأة في البرلمان (٢٧ في المئة كمعدل، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ ٢٤ في المئة).
- **تفاوت جودة الديمقراطية في أمريكا اللاتينية تفاوتاً كبيراً: يمكن تحديد ١٢ نمطاً مختلفاً من أنماط الأداء الديمقراطي.** والأنماط الأكثر شيوعاً هي: (أ) أداء متوسط في أربع من السمات الخمس للديمقراطية (ب) أداء ضعيف في سمة واحدة على الأقل.

تحديات أمام الديمقراطية



- كوبا هي البلد الوحيد في المنطقة الذي لم يشهد انتقالاً ديمقراطياً منذ عام ١٩٧٥، وبقي نظاماً غير ديمقراطي طوال العقود الأربعة الماضية. ولا ينبغي التقليل من دور كوبا في الانهيار الديمقراطي لفرنزويلا. فقد زودت فرنزويلا كوبا بالنفط مقابل الأطباء والمعلمين ومستشاري الاستخبارات الكوبيين.
- **فرنزويلا هي البلد الأضعف ديمقراطياً في المنطقة.** فقد مرت بعملية تراجع ديمقراطي حاد طوال العقدين الماضيين، مما أدى إلى إنتكاسة ديمقراطية كاملة في عام ٢٠١٧. والواقع أن فرنزويلا هي البلد الوحيد في العالم الذي إنتقل من ديمقراطية ذات مستويات عالية من الحكومة التمثيلية (بين ١٩٧٥ و١٩٩٦) إلى نظام غير ديمقراطي.
- **عانى عدد من البلدان الأخرى من تآكل الديمقراطية أو تراجعها (أو كليهما).** فقد شهدت نيكاراغوا في السنوات الأخيرة تراجعاً ديمقراطياً كبيراً أعادها إلى فئة الأنظمة الهجينة في عام ٢٠١٦. كما شهدت البرازيل تآكلاً ديمقراطياً في السنوات الخمس الماضية تجلى في تدهور في معظم السمات الفرعية (٨ من أصل ١٦) وحلت بين أعلى خمسة بلدان في العالم في عدد التراجعات. ومنذ عام ٢٠١٣، شهدت شيلي، جمهورية الدومينيكان، الأرجنتين، هايتي، كوستا ريكا والسلفادور تدهوراً في سمة فرعية واحدة للديمقراطية على الأقل.
- **تتسم بعض بلدان المنطقة بالهشاشة الديمقراطية.** فمن بين ١٦ بلداً إنتقلت إلى الديمقراطية بعد عام ١٩٧٧، تعرض خمسة بلدان لاتنكاسات حولتها إلى أنظمة هجينة، لكن أربعة منها (الدومينيكان، هايتي، هندوراس وبيرو) عادت بعد ذلك. كما تعد الدومينيكان وهايتي وهندوراس أيضاً من أضعف الديمقراطيات في المنطقة، إلى جانب غواتيمالا، إستناداً إلى ضعف أدائها في واحدة أو أكثر من سمات الديمقراطية.
- **تعاني منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي من أعلى مستويات التفاوت الاجتماعي-الاقتصادي في العالم، مما يؤدي إلى تفاوت شديد في فرص الوصول إلى السلطة السياسية.** وأدى ذلك أيضاً إلى وجود أعلى معدلات الجريمة والعنف في العالم. وهذا، إلى جانب إرتفاع مستويات الفساد، يقوض ذلك الثقة بالديمقراطية ويغذي الاستياء المدني.
- **تعاني الأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية من أزمة تمثيل.** وتنبع هذه الأزمة من صعوبة تكيفها مع التحول المجتمعي وتلبية التوقعات المتزايدة للطبقة الوسطى المحبطة نتيجة عدم إنجاز الحد من الفساد وتقليص عدم المساواة. وقد دفعت الناخبين في بعض البلدان بعيداً عن الأحزاب التقليدية نحو قادة مناهضين للمؤسسة الرسمية.

الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة مما يحول تدفقات الهجرة من أمريكا الوسطى إلى بقية بلدان المنطقة.

شهد دعم الديمقراطية تراجعاً ملحوظاً في جميع أنحاء المنطقة. وتظهر إستطلاعات الرأي العام إنخفاضاً قدره ١٢ نقطة في دعم الديمقراطية في العقد الماضي، من ٧٠ في المئة عام ٢٠٠٨ إلى ٥٨ في المئة عام ٢٠١٧. مع قرابة ٩ نقاط في السنوات الثلاث الأخيرة وحدها (لاتينوبارومترو ٢٠١٨).

- **وعلى غرار أجزاء أخرى من العالم، شهدت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية أيضاً تقلصاً في الحيز المدني والإعلامي في السنوات الأخيرة.** وكثيراً ما ترتبط القيود المفروضة على الحيز المدني، ولكن ليس دائماً، بالمناصرة أو التحقيق في الفساد والشبكات غير المشروعة.
- **تواجه المنطقة أيضاً تحديات جديدة بينها الهجرة.** ويعزى ذلك جزئياً إلى إنتكاس الديمقراطية في فنزويلا ونيكاراغوا، وكذلك تشديد الرقابة على

نتائج منطقة أمريكا الشمالية

تحديات أمام الديمقراطية



تسجل أمريكا الشمالية أداء متوسطاً في سمتي المساواة بين فئات المجتمع والبرلمان الفعال. ففي الأول، سجلت كندا ٠,٦٥ والولايات المتحدة الأمريكية ٠,٥٣. وفي الثانية، لا تزال كندا تصنف ضمن فئة أفضل ٢٥ في المئة عالمياً، في حين إستعادت الولايات المتحدة في العام ٢٠١٨ تصنيفها ضمن هذه الفئة بعد أن كانت قد تراجعت في عام ٢٠١٧. ومع ذلك، تبقى تراجعات الولايات المتحدة في السنوات الخمس الماضية كبيرة إحصائياً على هذا المقياس (من ٠,٨٤ في عام ٢٠١٢ إلى ٠,٧١ في عام ٢٠١٨).

تسجل المنطقة درجة عالية أيضاً في نزاهة الإعلام، ولكنها شهدت بعض التراجعات. فقد سجلت الولايات المتحدة الأمريكية إنخفاضاً كبيراً على هذا المؤشر بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٧، لكنها لا تزال من أفضل الدول أداءً في العالم (٠,٧٦).

على الرغم من أن الفساد لا يزال منخفضاً في أمريكا الشمالية، فقد شهدت كندا والولايات المتحدة الأمريكية إنخفاضاً مهماً إحصائياً في درجات غياب الفساد. فقد إنخفضت درجة كندا من ٠,٨٧ في عام ٢٠١٢ إلى ٠,٧٩ في عام ٢٠١٨، في حين إنخفضت درجة الولايات المتحدة من ٠,٨٣ في عام ٢٠١٢ إلى الفئة المتوسطة (٠,٦٩) في عام ٢٠١٨. بيد أن كلا البلدين لا يزالان يسجلان مستويات أعلى من المتوسط العالمي.

في المشاركة الانتخابية، تسجل أمريكا الشمالية على وجه الخصوص نتائج ضعيفة، حيث تتفوق عليها جميع المناطق باستثناء أفريقيا والشرق الأوسط. فدرجة الولايات المتحدة الأمريكية على هذا المؤشر (٠,٤٧) أقل من متوسط المناطق (٠,٥٤)، وهي من أدنى الدرجات بين ديمقراطيات العالم. ومستويات المشاركة في الانتخابات الرئاسية (٥٦,٦) في المئة وسطياً منذ عام ١٩٧٥) أعلى بشكل عام من المشاركة في الانتخابات النصفية (٣٦,٩) في المئة وسطياً حتى عام ٢٠١٩. إن إستمرار ضعف إقبال الناخبين في الولايات المتحدة يساهم في إضعاف الديمقراطية الأمريكية لأنه يقوض المبدأ الأساسي للسيطرة الشعبية.

تطورات إيجابية



تتمتع أمريكا الشمالية بمستويات عالية من الانتخابات النظيفة. ونتيجة المنطقة في هذا المؤشر هي ٠,٨٦، حيث صنفت كندا والولايات المتحدة ضمن فئة أفضل ٢٥ في المئة عالمياً. ورغم إنخفاض نتيجة الانتخابات النظيفة في الولايات المتحدة الأمريكية من ٠,٩٥ في عام ٢٠١٢ إلى ٠,٧٨ في عام ٢٠١٨، إلا أنها عادت وسجلت إرتفاعاً في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، بعد الانتخابات النصفية الأمريكية.

تتمتع كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية بمستويات عالية من حق الاقتراع العام. وتسجل كندا أعلى الدرجات (٠,٩٥) في العالم وتصنف كذلك ضمن فئة أفضل ٢٥ في المئة عالمياً، في حين تسجل الولايات المتحدة الأمريكية ٠,٩٠.

تتمتع أمريكا الشمالية بمستويات عالية من الوصول إلى العدالة والحريات المدنية. وتصنف كندا والولايات المتحدة الأمريكية ضمن فئة أفضل ٢٥ في المئة عالمياً في هاتين السمتين.

يصنف أداء كندا والولايات المتحدة الأمريكية ضمن فئة أفضل ٢٥ في المئة عالمياً في مؤشر المساواة بين الجنسين. فكندا تسجل نسبة عالية (٠,٨١)، بينما إنخفضت هذه النسبة في عام ٢٠١٧ من عالية إلى متوسطة في الولايات المتحدة (٠,٦٩).

نسبة الانفاذ المتوقع للقوانين مرتفعة في أمريكا الشمالية. وتصنف كندا والولايات المتحدة الأمريكية ضمن فئة أفضل ٢٥ في المئة عالمياً على هذا المقياس. وقد شهدت كندا إنخفاضاً في درجاتها منذ عام ٢٠١٢، ولكن لا يزال أدائها من بين الأفضل عالمياً.

نسبة مشاركة المجتمع المدني في المنطقة مرتفعة. وتصنف كندا والولايات المتحدة الأمريكية من ضمن فئة أفضل ٢٥ في المئة عالمياً على هذا المقياس. وفي حين شهدت كندا زيادة طفيفة في درجة مشاركة المجتمع المدني منذ عام ٢٠١٣، من ٠,٧٤ إلى ٠,٨٤، فإن هذه الزيادة ليست ذات دلالة إحصائية كبيرة.

إنتخابي ضعيف التشارك، وتعمل الثروة والوصول إلى السلطة فيه على تقويض المساواة السياسية.

تسجل كندا درجات عالية في مجال الديمقراطية المحلية، بينما إنحدرت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٨ في فئة أفضل ٢٥ في المئة عالمياً على هذا المقياس. فكندا تصنف ضمن الفئة المذكورة في هذا المؤشر، بينما تراجعت الولايات المتحدة، في السنوات الخمس الماضية، من ٩٥، في عام ٢٠١٣ إلى ٦٩، في عام ٢٠١٨. وتصنف الولايات المتحدة الآن بين الدول متوسطة الأداء على هذا المقياس.

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً تراجعاً في الحريات المدنية.

فقد إنخفضت درجتها على هذا المؤشر من ٩٨، في عام ٢٠١٣ إلى ٨٧، في عام ٢٠١٨. وسُجل أكبر انخفاض في مؤشر حرية التعبير، مع أنه حصلت تراجعاً كذلك في حرية التنقل وحرية الدين.

في الولايات المتحدة الأمريكية، يعاني الناخبون الأمريكيون العاديون، ولا سيما الناخبون الفقراء والأقليات، من صعوبة متزايدة في الوصول والمشاركة على قدم المساواة بسبب مجموعة من العوامل في النظام الانتخابي. فمشاكل التلاعب بحدود الدوائر الانتخابية، ضعف تنظيم تمويل الحملات الانتخابية، نظام المجمع الانتخابي، وصرامة قوانين هوية الناخبين (ومؤخراً، التدخل الأجنبي في الانتخابات) تساهم في إنتاج نظام

نتائج منطقة آسيا والمحيط الهادئ

السمات الخمس للديمقراطية، تليها اليابان التي حققت أداءً عالياً في أربع سمات. أما الأداء الأكثر شيوعاً (٤٠ في المئة من الديمقراطيات المنطقة) فهو الأداء المتوسط في جميع السمات.

تطورات إيجابية

تحديات أمام الديمقراطية

ليس لدى نصف بلدان آسيا والمحيط الهادئ حكومات منتخبة ديمقراطياً. وقد شهد بعض بلدان المنطقة تعميماً للحكم الاستبدادي في السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، إنتهى الأمر بكمبوديا، التي لم تنتقل أبداً بشكل كامل إلى الديمقراطية، إلى اتباع نظام غير ديمقراطي في عام ٢٠١٨. وبعد الشرق الأوسط وأفريقيا، تضم آسيا أكبر عدد من البلدان التي لم تشهد الديمقراطية قط في تاريخها (٤٠ في المئة من بلدان المنطقة).

تعاني الديمقراطيات آسيا والمحيط الهادئ من الهشاشة وضعف الأداء الديمقراطي. فقد شهدت نيبال وسري لانكا والفلبين إنتكاسات غير ديمقراطية منذ إنتقالها إلى الديمقراطية. وتظهر بلدان أخرى، مثل بابوا غينيا الجديدة وميانمار وماليزيا، أداءً ضعيفاً في واحدة على الأقل من سمات الديمقراطية. كما عانت دول أخرى من تآكل الديمقراطية.

تعتبر آسيا والمحيط الهادئ ثاني أكثر منطقة، بعد أوروبا، تضرراً من التآكل الديمقراطي، حيث يعاني أكثر من نصف أنظمتها الديمقراطية من التآكل. إذ تشهد الهند حالياً أكبر عدد من التراجعات في السمات الفرعية للديمقراطية منذ عام ٢٠١٣. وتليها الفلبين، وهي أيضاً تشهد تراجعاً ديمقراطياً في عدد التراجعات الديمقراطية. كما عانت الديمقراطيات الأقدم مثل أستراليا واليابان ونيوزيلندا من بعض أوجه التآكل، وكذلك هو الحال في إندونيسيا ومنغوليا وتيمور-ليستي.

شهد عدد من بلدان المنطقة هشاشة وانتكاسات ديمقراطية منذ تحولها إلى الديمقراطية. فقد ارتدت بنغلاديش (منذ عام ٢٠١٤) وباكستان (منذ عام ٢٠١٨) إلى النظام الهجين. وعادت تايلاند إلى الحكم العسكري في عام ٢٠١٤، على الرغم من أن الانتخابات التي جرت في عام ٢٠١٩ مهدت الطريق لحكومة مدنية.

شهدت منطقة آسيا والمحيط الهادئ توسعاً ديمقراطياً كبيراً في العقود الأربعة الماضية، فقد تضاعف عدد الدول الديمقراطية (من ٧ إلى ١٥) وانخفض عدد الدول غير الديمقراطية (من ١٤ إلى ١٠). وحصل هذا التوسع بفضل حالات التحول الديمقراطي، حيث إنتقل ١٢ بلداً إلى الديمقراطية لأول مرة منذ عام ١٩٧٥. وحقق إثنان من هذه البلدان (ماليزيا وميانمار) عملية الانتقال في السنوات الأربع الأخيرة. أما سري لانكا، وهي واحدة من خمس ديمقراطيات في المنطقة قبل عام ١٩٧٥، فعادت إلى الديمقراطية في عام ٢٠١٥، بعد إرتدادها إلى النظام الهجين للمرة الثانية.

إنتقلت ماليزيا، أحد أكثر الأنظمة الهجينة ثباتاً في المنطقة (إلى جانب سنغافورة)، إلى الديمقراطية للمرة الأولى بعد إنتخابات ٢٠١٨ التي أنهت احتكار الحزب الحاكم للسلطة طوال ٦٠ عاماً.

أثبتت الديمقراطيات القديمة في آسيا والمحيط الهادئ قدرتها على الصمود. فمن الديمقراطيات السبع القائمة منذ عام ١٩٧٥، ظلت خمس منها دولاً ديمقراطية دون إنقطاع حتى اليوم، وهي أستراليا، الهند، اليابان، نيوزيلندا وبابوا غينيا الجديدة. وبقيت جميع البلدان التي أصبحت ديمقراطية بعد عام ١٩٧٥، وعددها ١٢، أنظمة ديمقراطية باستثناء بلدين، ولم يشهد نصفها أي انتكاسة غير ديمقراطية.

من بين جميع ديمقراطيات الموجة الثالثة المبكرة (أي التي إنتقلت بين ١٩٧٥ و٢٠٠٠)، أحرزت كوريا الجنوبية وتايوان أفضل مستويات التقدم الديمقراطي. ومن بين الديمقراطيات الجديدة، تتفوق تيمور-ليستي عن غيرها لما حققت من مكاسب ديمقراطية. وهذه البلدان هي الوحيدة بين ديمقراطيات الموجة الثالثة التي تتمتع بمستويات عالية من الحكم التمثيلي.

تتجسد ديمقراطيات المنطقة في أشكال وصيغ عديدة. فأستراليا، نيوزيلندا، كوريا الجنوبية وتايوان تتمتع وحدها بأداء عال في جميع

- **يعاني عدد من البلدان الآسيوية من ضعف في حماية حقوق الإنسان.** وترتكب انتهاكات حقوق الإنسان من جانب جهات حكومية وغير حكومية على السواء. وتنشأ هذه الانتهاكات أحياناً عن نزاعات داخلية تزداد تفاقماً بسبب النزعات القومية والعرقية المتجددة.
 - **على الرغم من تقدم بعض بلدان آسيا والمحيط الهادئ في مجال المساواة بين الجنسين خلال العقود الأخيرة، فإن هذا التقدم لم يكن بالمستوى الذي حققته بقية بلدان العالم.** ولا تزال هناك تحديات كبيرة أمام تحقيق المساواة بين الجنسين والهدف ٥-٥ المتعلق بالتمثيل السياسي للمرأة. ويلزم بذل جهود حثيثة لزيادة تمثيل المرأة، ليس في الديمقراطيات الجديدة فحسب، بل أيضاً في بلدان مثل اليابان وكوريا الجنوبية.
 - **تشكل الهجمات الأخيرة على المؤسسات المحورية في نزاهة أداء الديمقراطيات تحدياً كبيراً للديمقراطية في آسيا والمحيط الهادئ.** وتشمل المؤسسات المهتدة: السلطة القضائية، أنظمة المحاكم، اللجان الانتخابية، البرلمانات ومؤسسات مكافحة الفساد.
 - **ورغم تحقيق بعض التقدم مؤخراً في الحد من الفساد (المقصد ١٦-٥)، لا يزال قرابة نصف بلدان المنطقة يعاني من مستويات عالية**
- من الفساد.** وتتفاقم هذه الحالة بسبب ضعف الأنظمة القضائية التي تفتقر إلى القدرة على مكافحة الفساد.
- **جرت محاولات في جميع أنحاء المنطقة لتقويض الحيز المدني وحرية التعبير وحرية الإعلام في السنوات الأخيرة.** ففي كمبوديا، على سبيل المثال، حدث تقلص الحيز المدني بسبب تضييق الحكم الاستبدادي، فيما حدث تراجع مماثل في تايلند بعد إلتكاس الديمقراطية في عام ٢٠١٤. وفي بلدان أخرى، حدث ذلك في ظروف تآكل ديمقراطي أخذ شكل صعود الأحزاب السياسية القومية، وجرى تبريره بذرائع السيادة الوطنية، القانون والنظام، الأمن القومي والتصدي للإرهاب.
 - يعد المقصد ١٦-١٠ أحد أكثر مقاصد التنمية المستدامة إثارة للقلق، حيث سجلت نزاهة الإعلام وحرية تشكيل الجمعيات والتجمع تراجعاً في عدد من البلدان يفوق عدد البلدان التي حققت تقدماً منذ عام ٢٠١٥.

نتائج منطقة أوروبا

متزايد من المبادرات للمواطنين الأوروبيين سلباً محتملة للمشاركة المباشرة في صنع القرار العام، بما في ذلك مبادرات المواطنين المحلية، أو الالتماسات الإلكترونية، أو المنصات الإلكترونية.

• **تعد أرمينيا البلد الوحيد في أوروبا الذي تحول من نظام هجين في عام ٢٠١٧ إلى نظام ديمقراطي في عام ٢٠١٨.** كما سجلت عام ٢٠١٨ أكبر عدد من حالات التقدم المهمة إحصائياً في أوروبا: تدقيق عمل الحكومة، الإدارة غير المتحيزة، العمل التشاركي وثمانية سمات فرعية متصلة بها.

تحديات أمام الديمقراطية

• **على الرغم من أن التجمع الأكبر للديمقراطيات موجود في أوروبا، فقد شهدت المنطقة تراجعاً في جودة ديمقراطياتها خلال السنوات العشر الأخيرة.** فقد إنخفضت نسبة البلدان التي تسجل درجات عالية في تدقيق عمل الحكومة والحريات المدنية ونزاهة الإعلام ومشاركة المجتمع المدني. وهذا يعني أن معظم التراجعات الديمقراطية في أوروبا مرتبط بإضعاف تدقيق عمل الحكومة وتقلص الحيز المدني، ويحدث في سياق من التآكل الديمقراطي والتراجع الديمقراطي.

• أكثر من النصف (٥٦ في المئة) من الديمقراطيات أوروبا تعاني من التآكل الديمقراطي. فسته من البلدان العشرة التي تشهد تراجعاً ديمقراطياً

تطورات إيجابية

• **تعد أوروبا ثاني أكثر المناطق ديمقراطية في العالم بعد أمريكا الشمالية، حيث يصنف ٩٣ في المئة من بلدانها على أنها ديمقراطيات.** وفيها أكبر نسبة من الديمقراطيات في العالم، إذ يصنف ٣٩ بلداً كأنظمة ديمقراطية، أي ٤٠ في المئة من ديمقراطيات العالم.

• **تضم أوروبا أكبر نسبة من الديمقراطيات الموجة الثالثة.** ومنذ عام ١٩٧٥، تحول ٢٨ بلداً فيها إلى الديمقراطية، نال نصفها تقريباً (١٢) الاستقلال بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الكتلة السوفياتية/الشيوعية. وقد أثبتت الديمقراطيات الأوروبية قدرة كبيرة على الصمود. ورغم إلتكاس إثنين من ديمقراطيات الموجة الثالثة (ألمانيا وجورجيا) إلى نظام هجين بعض الوقت، فقد عادتا إلى الديمقراطية فيما بعد.

• **من بين ٢١ ديمقراطية في العالم التي تحقق درجات عالية في السمات الخمس لمؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية، توجد ١٤ ديمقراطية في أوروبا.** وأغلبيتها (١١) ديمقراطيات قديمة في شمال وغرب أوروبا، في حين توجد واحدة في جنوب أوروبا (إسبانيا) واثنان في أوروبا الشرقية والوسطى (إستونيا وسلوفينيا).

• في بلدان مثل الدنمارك وفنلندا ولاتفيا والمملكة المتحدة، يتيح عدد

شهدت أوروبا مؤخراً موجة شعبية. ويمكن إرجاع أصول هذه الموجة إلى عوامل عدة مترابطة فيما بينها، كالعولمة الاقتصادية والثقافية التي غيرت الهيكل الاجتماعي والثقافة السياسية في عدد من بلدان المنطقة. وتشمل الدوافع السياسية للشعبوية تراجع الثقة بالأحزاب السياسية، وأزمة التمثيل، فضلاً عن تشردم المجال العام واستفحال الاستقطاب، الذي زاد من تعميقه ظهور تكنولوجيات جديدة ووسائل التواصل الاجتماعي. ومن الدوافع الاجتماعية-الاقتصادية للشعبوية تحول سوق العمل، وزيادة التفاوتات الاجتماعية-الاقتصادية المحلية، وحصول فجوة بين توقعات المواطنين لما يمكن أن تحققه الديمقراطية وخيبة الأمل إزاء فشلها برأيهم في تقديم الرفاه للجميع.

اليوم موجودة في أوروبا، وهي هنغاريا، بولندا، رومانيا، صربيا، تركيا و(بدرجة أقل) أوكرانيا.

ثمة ضعف عام في الأحزاب السياسية المعروفة في معظم بلدان أوروبا، ولا سيما أوروبا الغربية. ويساهم ذلك في ظهور أحزاب غير تقليدية، كالأحزاب الشعبوية والمتطرفة والمناهضة للمؤسسات. وغالباً ما يحدث التراجع الديمقراطي مع وصول هذه الأحزاب إلى الحكومة. ويمكن رؤية ظاهرة الأحزاب السياسية الحاكمة التي تظهر ميولاً إستبدادية في بلدان عدة في المنطقة، ولا سيما في أوروبا الوسطى والشرقية.

الفصل ٤ إعتبرات السياسات

الشفافية وتنفيذ سياسات فعالة لمعالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

تحسين شفافية التمويل السياسي. ينبغي القيام، ما أمكن، بوضع نهج شامل ومتكامل لمكافحة الفساد يربط التمويل السياسي بالمسائل الأخرى ذات الصلة مثل الإفصاح عن الأصول المالية والمادية وسجلات جماعات الضغط. وتدعم الصكوك الدولية، مثل توصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادرات الشراكة الحكومية المفتوحة، جهود البلدان لمكافحة الفساد في هذا المضمار.

حماية المؤسسات الديمقراطية الجديدة من خيبة الأمل الشعبية المتوقعة إذا لم تتحقق الآمال الكبيرة المعقودة على هذه المؤسسات. ولإدارة التوقعات الشعبية على نحو أفضل، ينبغي لواقعي السياسات أن يدخلوا في حوار رشيد ومفتوح مع المواطنين، يعزز فهم العقبات والبدايل في العمل السياسي لبناء الديمقراطية. فتحسين المعرفة الشعبية بالسياسات يمكن المواطنين أيضاً من إجراء تقييمات أكثر إستنارة للوعود الانتخابية وقابلية تحقيقها. وينبغي الحفاظ على ذكريات من الماضي الاستبدادي من أجل تذكير الأجيال الشابة بإنجازات الديمقراطية، وبالتالي الاحتراس من مشاعر الحنين المزلّلة إلى الماضي.

على الحكومات أن تحمي مواطنيها من الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية والعولمة. ويتطلب ذلك سياسات تمكن الفئات الضعيفة في المجتمع، كالمهاجرين مثلاً، من التكيف مع فقدان الوظائف وتزودها بفرص متكافئة للحصول على الخدمات والوظائف والفرص والموارد.

ينبغي أن تسعى السياسات إلى التصدي للاستقطاب المجتمعي. وينبغي للنخب السياسية المعتدلة أن تبدي إستعدادها للاستماع إلى شواغل المواطنين ورأب الانقسامات السياسية عن طريق توحيد مختلف أطراف المجتمع. فأخذ هذه الشواغل على محمل الجد يقلل من نطاق المنافسين الشعبيين الذين يستغلون المظالم ضد النخب السياسية القائمة.

الاستثمار في التثقيف المدني بشأن الديمقراطية ومحو الأمية في استخدام الإعلام الرقمي. على الحكومات ومقدمي المساعدة

تستند الإعتبرات التالية المتعلقة بالسياسات إلى الخبرة العالمية والإقليمية والقطرية التي إكتسبتها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات طوال ٢٥ عاماً من العمل المؤسسي المتراكم في تقديم المشورة وتحليل الإصلاحات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

- الدفاع عن الديمقراطية وحمايتها. يتعين على الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات السياسية (بما في ذلك البرلمانات والأحزاب السياسية) ومقدمي المساعدة في مجال الديمقراطية والجهات المانحة أن تناصر الديمقراطية وتحميها من التهديدات. وفي دفاعها عن الديمقراطية، ينبغي لهذه الجهات أن تكون صادقة ومحددة الأهداف بشأن أوجه الخلل في الأنظمة القائمة، وأن تبدي قدراً أكبر من الدقة في وصف المشاكل التي تواجهها المؤسسات الديمقراطية حالياً، وأن تستكشف حلولاً لبناء لمعالجتها.

- الإبداع والجدية في المشاركة السياسية. على الحكومات والأحزاب السياسية والبرلمانات أن تستفيد من مجموعة واسعة من آليات المشاركة لتعميق الممارسات الديمقراطية بعد الانتخابات.

- ضمان وجود آليات للتمثيل الشامل. على الحكومات والمؤسسات السياسية، بدعم من مقدمي المساعدة في مجال الديمقراطية، أن تعمل على جعل آليات التمثيل أكثر شمولاً. وينبغي لها أن تواصل الاستثمار في إشراك النساء والشباب مع توسيع الجهود لتشمل فئات مهمشة أخرى، كالشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً.

- تعزيز مؤسسات الرقابة على السلطة التنفيذية، مثل الهيئة التشريعية، وكذلك المحاكم ووسائل الإعلام المستقلة والتعددية. فهذه المؤسسات تمكن المواطنين، الذين يواجهون قيوداً على حقوقهم، من ممارسة حرياتهم السياسية وحمايتهم. قد تحد زيادة تدقيق عمل الحكومة من نطاق التغيير السريع وبعيد المدى في السياسات الذي يكون ضرورياً في بعض الأحيان. لكنها تضمن تواصل الحكومات الحالية مع الجهات الفاعلة السياسية الأخرى وبناء تحالفات شاملة من شأنها جعل تغيير السياسات أكثر إستدامة.

- تحسين نزاهة المؤسسات السياسية وشفافيتها. على الحكومات والمجتمع المدني ومقدمي المساعدة في مجال الديمقراطية تحسين نزاهة المؤسسات السياسية عن طريق التصدي للفساد وزيادة

الاستخدام المدروس للتكنولوجيا. ينبغي أن يركز استخدام التكنولوجيا في العمليات الانتخابية على مناقشات مدروسة واعية للظروف وعلى تحليل لفوائد الخيارات المطروحة ومخاطرها. فعندما تغيب الثقة بالمؤسسات الديمقراطية والانتخابية، فإن استخدام التكنولوجيا قد يصبح مشيراً للجدل. أما إذا استند استخدام التكنولوجيا في الانتخابات إلى قرارات مستنيرة وجرت إدارته على نحو سليم، فإنه يساهم في حل مشاكل انتخابية طال أمدها.

حماية المكاسب الديمقراطية من المخاطر. يمكن بسهولة فقدان الثقة في العمليات والمؤسسات الانتخابية. وعندما تُفقد الثقة، تصعب إستعادتها. ولذلك، ينبغي لهيئات إدارة الانتخابات إضفاء الطابع المؤسسي على عمليات إدارة المخاطر وبناء القدرة على مواجهتها. وتساعد إدارة المخاطر في توقع مختلف المخاطر ومعالجتها قبل أن تؤثر سلباً على العملية والنتائج. ويعزز بناء القدرة على الصمود قدرة المنظومة على التصدي للصدمات والضغط التي لا مفر منها.

• في مجال الديمقراطية أن يستثمروا في التثقيف المدني لتعزيز القيم الديمقراطية، وتزويد المواطنين من جميع الأعمار بالمهارات اللازمة للتعامل مع المعلومات بطريقة نقدية مع الحفاظ على إحترام الاختلافات.

• دعم تعزيز منظمات المجتمع المدني العاملة في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في الأماكن التي تتعرض فيها هذه القضايا للخطر. تيسير وصول منظمات المجتمع المدني التي تواجه ردود فعل عنيفة، ولا سيما تلك العاملة في مجال الفساد وحقوق الإنسان والمنظمات الضعيفة وقليلة الموارد، وهي غالباً تعمل في قضايا حقوق المرأة والمثليين، إلى شبكات المجتمع المدني الإقليمية والدولية.

• دعم الاعلام الفاعل الحر والمتنوع. إن تنوع جوانب الاعلام ووجود صحافة إستقصائية حرة و متينة والتي يمكنها تقديم تقارير هامة ومتوازنة وتنفحص سلطات الحكومة، تعد أساساً لديمقراطيات صحيحة، بما يوفر الوصول الى البيانات والمعلومات لمثل هؤلاء الصحفيين، لتعزيز مصادر معلوماتهم المستندة الى أدلة.

مراجع مختارة

- Acemoglu, D., et al., 'Democracy Does Cause Growth', *Journal of Political Economy*, 127/1 (2019), pp. 47–100, <https://doi.org/10.1086/700936> [الديمقراطية تفضي بالطبع إلى النمو]
- International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA), *Assessing the Quality of Democracy: A Practical Guide* (Stockholm: International IDEA, 2008), <http://www.idea.int/publications/catalogue/assessing-quality-democracy-practicalguide>, accessed 7 July 2019 [دليل عملي لتقييم جودة الديمقراطية]
- , *The Global State of Democracy: Exploring Democracy's Resilience* (Stockholm: International IDEA, 2017a), <https://www.idea.int/gso-d-2017/>, accessed 7 July 2019 [الحالة العالمية للديمقراطية: إستكشاف صمود الديمقراطية]
- , <https://www.idea.int/gso-d/files/IDEAGSOD-2017-BACKGROUND-PAPER-REGIONS.pdf>, accessed 7 July 2019 [تعريفات جغرافية للمناطق في الحالة العالمية للديمقراطية]
- *International IDEA Strategy 2018–22* (Stockholm: International IDEA, 2018a), <https://www.idea.int/about-us/mission-values>, accessed 7 August 2019 [إستراتيجية المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٨–٢٠٢٢]
- , *The Global State of Democracy Indices, Methodology: Conceptualization and Measurement Framework* (Stockholm: International IDEA, 2018b), <https://doi.org/10.31752/idea.2018.66> [مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية، المنهجية: المفاهيم واطار عمل كيفية القياس]
- , *The Global State of Democracy Indices, 1975–2018* (2019a), <http://www.idea.int/gso-d-indices>, accessed 3 September 2019 [مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية، ١٩٧٥–٢٠١٨ (٢٠١٩)]
- , 'Political Gender Equality and the Global State of Democracy Indices', *GSoD In Focus* No. 6, March 2019b, <https://doi.org/10.31752/idea.2019.8> [المساواة السياسية بين الجنسين ومؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية]
- Latinobarómetro, *Informe Latinobarómetro 2018* [Latinobarómetro Report 2018] (Santiago de Chile: Latinobarómetro, 2018), <http://www.latinobarometro.org>, accessed 29 July 2019 [تقرير المقياس اللاتيني ٢٠١٨]
- Munck, G. L., 'What is democracy? A reconceptualization of the quality of democracy', *Democratization*, 23/1 (2016), pp. 1–26, <https://doi.org/10.1080/13510347.2014.918104> [ما الديمقراطية؟ إعادة تصور جودة الديمقراطية]
- United Nations Development Programme, Human Development Index, 2018 (figures refer to 2017), <http://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi>, accessed 9 August 2019 [مؤشر التنمية البشرية، ٢٠١٨ (الأرقام تشير إلى ٢٠١٧)]
- United Nations General Assembly, 'The road to dignity by 2030: ending poverty, transforming all lives and protecting the planet', UN Document A/RES/70/1, 4 December 2014, <http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/69/700&Lang=E>, accessed 15 February 2019 [الطريق إلى العيش الكريم مع حلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض]
- , 'Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development', UN Document A/RES/70/1, 21 October 2015, <http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E>, accessed 24 October 2018 [تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠]
- Varieties of Democracy (V-Dem), *Democracy Facing Global Challenges: V-Dem Annual Democracy Report 2019* (Gothenburg: Varieties of Democracy Institute, 2019), <https://www.v-dem.net/en/news-publications/democracy-reports/>, accessed 7 August 2019 [الديمقراطية في مواجهة التحديات العالمية: تقرير مشروع أنواع الديمقراطية السنوي حول الديمقراطية لعام ٢٠١٩]
- Wending, Z. A. et al., 2018 Environmental Performance Index (New Haven, CT: Yale Center for Environmental Law and Policy, 2018), <https://epi.envirocenter.yale.edu/https://epi.envirocenter.yale.edu/>, accessed 7 August 2019 [مؤشر الأداء البيئي ٢٠١٨]
- World Bank, World Development Indicators, 2018a, <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>, accessed 6 August 2019 [مؤشرات التنمية العالمية]
- , Ease of Doing Business Score, 2018b, <https://www.doingbusiness.org/en/data/doing-business-score>, accessed 6 August 2019 [مقياس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال]

حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) منظمة دولية حكومية تدعم مؤسسات وعمليات الديمقراطية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وتعمل المؤسسة كمحفز لبناء الديمقراطية من خلال توفير موارد المعرفة ومقترحات السياسات وتدعم الإصلاحات الديمقراطية إستجابة لطلبات محددة من الدول. وهي تتعاون مع صانعي السياسات والحكومات والمنظمات والوكالات الدولية، وكذلك مع المنظمات الإقليمية العاملة في مجال بناء الديمقراطية.

ماذا تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

يتم تنظيم عمل المؤسسة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، ويتركز عملها على المواطن كقوة دافعة نحو التغيير. وهي تنتج معارف مقارنة في مجالات خبرتها الرئيسية: العمليات الانتخابية، بناء الدساتير، المشاركة والتمثيل السياسي، وكذلك الديمقراطية من حيث علاقتها بين الجنسين والتنوع، والصراع والأمن.

تنقل المؤسسة هذه المعرفة إلى الممثلين الوطنيين والمحليين الساعين نحو الإصلاح الديمقراطي، وتعمل على تيسير الحوار الداعم للتغيير الديمقراطي.

ويهدف عمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات إلى:

- زيادة قدرة الديمقراطية وشرعيتها ومصداقيتها.
- مشاركة شاملة أكثر وتمثيل خاضع للمساءلة.
- زيادة فعالية وشرعية التعاون الديمقراطي.

أين تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات على مستوى العالم. ويقع مقرها الرئيس في ستوكهولم بالسويد، ولها مكاتب في أفريقيا، آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات عضو مراقب دائم في الأمم المتحدة.

<<http://www.idea.int>>

الديمقراطية تحت التهديد، والوعد الذي قطعتة بحاجة الى تجديد.

أصبحت قيمة الديمقراطية وديمومتها ومستقبلها موضع خلاف الآن أكثر من أي وقت مضى في التاريخ الحديث. ففي حين شهدت العقود الأربعة الماضية توسعاً ملحوظاً في الديمقراطية بجميع مناطق العالم، تميزت السنوات الأخيرة بتراجعات في نسيج كل من الديمقراطيات القديمة والحديثة العهد. إن فكرة الديمقراطية مستمرة بحشد الناس في جميع أنحاء العالم ولكن ممارسة الديمقراطيات القائمة قد خيبت أمل العديد من المواطنين ودعاة الديمقراطية.

يحصل التآكل الديمقراطي في بيئات وسياقات مختلفة، وغالباً ما تكون الديمقراطيات الجديدة ضعيفة وهشة. وتكافح الديمقراطيات القديمة من أجل ضمان العدالة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. إن نسبة الديمقراطيات عالية الجودة في تناقص والعديد منها يواجه تحديات شعبية.

في الوقت الذي تحدث التحولات الديمقراطية في أنظمة سياسية بدت قوية في عدم ديمقراطيتها، تستمر التطلعات الديمقراطية الشعبية في التعبير والدفاع عنها حول العالم. وعلى الرغم من التحديات، فقد أثبتت الديمقراطية كونها صامدة. كما أظهرت الديمقراطيات أيضاً، مع بعض الاستثناءات، أنها توفر ظروف أفضل للتنمية المستدامة.

هذا الموجز لتقرير حالة الديمقراطية العالمية ٢٠١٩: معالجة العلل، إحياء للوعد الصادر عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، يوضح خطوط النتائج الرئيسية للتقرير على مستوى العالم ومناطقه. ويقدم تقرير الحالة العالمية للديمقراطية ٢٠١٩ فصلاً صحياً للديمقراطية ويحدد التوجهات الديمقراطية المشجعة وكذلك التحديات الرئيسية أمام الديمقراطية. يعتمد التقرير على بيانات من مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية ودروس مستنبطة من المساعدة الفنية التي تقدمها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات على الأرض لفهم المشهد الديمقراطي الحالي. وهو يهدف إلى إعلام الاستراتيجيات والبرامج وتدخلات السياسات دعماً للديمقراطية.